جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالبة: بن شعيرة وهيبة

يوم: 17 جوان 2025

عنوان المذكرة

ظاهرة الإرهاب في دول الساحل الافريقي

– دراسة في العوامل وآليات المواجهة–

لجنة المناقشة:

بلال قريب	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
علاء الدين فرحات	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
منير بسكري	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: **2024- 2025**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تنجز الأعمال.

إلى من رافقني في هذه الرحلة العلمية، وفتح أمامي أبواب الفهم والبحث الأستاذ المشرف، الدكتور فرحات علاء الدين لك مني أصدق عبارات الشكر والعرفان، فقد كنت الصوت الهادئ في لحظات التوتر بتوجيهاتك الدقيقة، وصبرك الكبير

إهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله فيما وصلت إليه.

إلى أبي الغالي الحبيب ، مثال القوة والعطاء، من علمني أن الرجولة موقف، وأن الكفاح حياة وإلى روح أمي الحنونة، من سقتها الأيام صبرا، ففاضت علينا حبا

إلى من كانوا النور الذي أضاء طريقي، والسند الذي شد من عزيمتي في كل محطة من محطات الحياة إلى زوجي وأولادي.

إلى إخوتي الأحبة كنتم دوما الحضن الذي أعود إليه، ومصدر الفرح في دروب التعب وفي كل لحظة شعرت فيها بالضعف، كانت كلماتكم تشعل في داخلي الشجاعة من جديد

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم كما أتممت على هذا العمل، أتمم علي نعمك،

واجعل هذا الجهد خالصا لوجهك الكريم

وما نيل المطالب بالتمني ****

ولكن تؤخذ الدنيا غلابا وما استعصى على قوم منال ***

مقدمة

مقدمة:

تعد ظاهرة الإرهاب من أهم الظواهر الخطيرة الموجهة ضد النظام الدولي التي من شأنها تهديد السلام و زعزعة دعائمه لما ينتج عنها من تخريب المرافق العامة و القتل الجماعي وإشاعة للفزع والخوف في نفوس الناس واستخدام وسائل إجرامية متعددة، ونتيجة لذلك أدركت الدول في العالم ضرورة التعاون و تنسيق جهودها و تظافر إمكانياتها لمنع وقوع العمليات الإرهابية وإفشال خطط الإرهابيين، ومنها دول الساحل الإفريقي .

إن منطقة الساحل الإفريقي التي لطالما كانت مهمشة، استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسي قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليست فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة وأنها تمتد على ملايين الكيلومترات المربعة والتي حولتها إلى فضاء خصب لتنامي الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب الدولي ومصدرا للازمات والنزاعات الداخلية نتيجة انفتاحها على حدود دولية تصعب مراقبتها مما خلق نوع من الانكشاف الجغرافي ناهيك على محدودية إمكانياتها .

لعبت دول الساحل بمواردها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها دورا كبيرا وهاما في تاريخ المنطقة فقد كانت محور الربط بين الشمال والجنوب الإفريقي والبوابة الرئيسية لإفريقيا على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم وبناء على ذلك فإن الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر كمدخل لفهم التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها ونتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية

لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن ويعتبر الإرهاب كأحد هده الفواعل الجديدة العابرة للحدود والتي استفاد من المزايا التي منحتها له العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدول عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تناميا معتبرا لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها، والتي جعلت من المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة الساحل الإفريقي الذي يمتد آلاف الكيلومترات بات مرتعا للجماعات الإرهابية و مختلف أنشطتها الإجرامية بسبب كثرة الصراعات الداخلية في المنطقة إضافة إلى شساعتها وقلة الانتشار الأمني والعسكري بها، وهذا أكبر دليل على النقلة النوعية والتطور الذي تشهده ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي, فقد أصبح هذا الوضع يؤرق ليس

فقط دول المنطقة بل المجتمع الدولي ككل، وعليه و لتدارك هذه الأوضاع سارعت دول الساحل الإفريقي إلى التعاون وتنسيق جهودها على الصعيدين الإقليمي و الداخلي، ورفض أي تدخل أجنبي في المنطقة.

فإقليميا يجب أن تتكاثف الجهود دول المنطقة بالبحث عن الآليات المناسبة لمجابهة الإرهاب سواءا أكانت وقائية أم قمعية، أما داخليا فعلى كل دولة أن تنتهج سياسة معينة للقضاء على ظاهرة الإرهاب والحد منها فعليها أن تقنن قانونها الداخلي بما يتماشى مع الوسائل متخذة إقليميا لمواجهة الإرهاب، وذلك عن طريق إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة أو أمن وسلامة مواطنيها ومن هنا جاءت أهمية الدراسة لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن والسلام في المنطقة.

ومما سبق، ومن هذه الزاوية يمكننا مشكلة هذا الموضوع كالتالي:

إشكالية الدراسة:

تُعدّ ظاهرة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي واحدة من التحديات الأمنية والسياسية الأكثر تعقيدًا في العصر الحديث، حيث تشهد المنطقة تصاعدًا ملحوظًا في الأنشطة الإرهابية التي تهدد استقرار الدول والمجتمعات المحلية. تتميز هذه الظاهرة بتعدد أبعادها، حيث تتشابك عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية في تغذية العنف المتطرف. فعلى سبيل المثال، تُسهم الفقر المدقع، والهشاشة السياسية، وانعدام الأمن الغذائي، والتغيرات المناخية في خلق بيئة مواتية لانتشار الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات داعش المنتشرة في المنطقة. في الوقت ذاته، تواجه دول الساحل تحديات في صياغة استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه الظاهرة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، بسبب ضعف البنية التحتية الأمنية، ومحدودية الموارد، والاعتماد على التدخلات الخارجية التي قد تثير توترات محلية.

تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يمكن تفسير تصاعد ظاهرة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي من خلال تحليل العوامل المحلية والخارجية المساهمة فيها، وما هي الآليات الأكثر فعالية لمواجهتها في ضوء التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة؟**

وتحت هذه الإشكالية التالية يمكننا التفرع للأسئلة الفرعية التالية:

- كيف انتشرت الظاهرة الإرهابية في إفريقيا؟
- ما أسباب انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؟
- لماذا تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بأهمية إستراتيجية؟ وما أبرز التحديات التي تواجهها؟ وما خريطة توزيعها وأماكن تواجدها؟

- ماهي أبرز الاستراتيجيات المستقبلية للتنظيمات الإرهابية في إفريقيا؟ وكيف تم مواجهتها؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وجملة الأسئلة الفرعية في هذه الدراسة، ارتأينا الاعتماد على محورين أساسيين:

- **التأصيل النظري لظاهرة الارهاب في الساحل الافريقي**
- **دوافع انتشاره وطرق مواجهته.**

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فريضتين أساسيتين:

الفرضية الأولى:

أن التدخلات الخارجية في القارة الافريقية لم تؤد إلى الحد من ظاهرة الإرهاب، بل أدت إلى تصاعد الظاهرة الإرهابية وانتشارها حيث ركزت هذه التدخلات على الاعتماد على الأداة العسكرية، ومن ثم لا تعالج الجذور المسببة للظاهرة.

الفرضية الثانية:

عدم نجاح التدابير الأمنية والعسكرية التي اعتمدتها الدول الساحل الافريقي في مواجهة الظاهرة الارهابية.

أسباب إختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في السياسة الدولية ، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على الظاهرة الإرهابية والمخاطر الأمنية المواجهة لدول الساحل الافريقي.

- **الأسباب الذاتية:**

لعل أهم ما وجهنا ودفعنا لاختيار هذا الموضوع هو إطلاعنا على هذه المنطقة إضافة إلى حرصنا على تبيان مقدرات هذا البلد واستراتيجياته ومقارباته الأمنية الإقليمية ، مع الإحاطة بمواقفه ووجهة نطره الأمنية إزاء هذه المنطقة الإستراتيجية، ومناقشة قضايا عالمية راهنة وكان من ضمنها قضية الساحل الإفريقي، التي أصبحت تثير اهتمام الفواعل الدولية والدراسات الأكاديمية .

وقد وجدنا أن هذا الموضوع هو جديد نوعا ما ولا توجد حسب اطلاعنا المتواضع دراسات كثيرة من حوله، لهذا رغبنا في المساهمة ولو بالشيء البسيط جدا في إثراء الدراسات حوله.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم رؤية تحليلية بشأن التنظيمات الإرهابية المستقبلية في القارة الإفريقية.
- بيان خريطة توزيع وانتشار التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية، والتعريف بالتنظيمات الإرهابية وتحديد أماكن تواجدها.
- بيان الأسباب والدوافع التي ساهمت في نشر التنظيمات الإرهابية في ساحل الدول الإفريقية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها، فتركز الدراسة على قضية الإرهاب، وتحديدا على العوامل والاستراتيجيات المستقبلية للتنظيمات الإرهابية الإفريقية، كإحدى القضايا الكبرى المطروحة ضمن أجندة الأولويات الدولية في القارة الإفريقية، نظرا لارتباط هذه القضية محل الدراسة بالعديد من القضايا والإشكاليات في الساحة الإفريقية مثل إشكالية بناء الدولة والنظام السياسي وإشكالية التنمية والفقر، وإشكالية الحفاظ على الموارد الطبيعية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بعنوان: "تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل" – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2022)

تتناول هذه الدراسة التعقيدات الأمنية في منطقة الساحل، مع التركيز على الجماعات الإرهابية مثل داعش، القاعدة، وبوكو حرام، وتأثيرها العنيف (35% من الوفيات العالمية الناجمة عن الإرهاب تركزت في الساحل). تحلل الدراسة استراتيجيات هذه الجماعات وتقيم الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، مع الإشارة إلى تحديات مثل ضعف الحوكمة والجريمة المنظمة عبر الحدود.

الاختلاف عن موضوع دراستنا:

- **التركيز** :الدراسة تركز بشكل رئيسي على تقييم المقاربات الحالية لمكافحة الإرهاب وتحليل الديناميات الأمنية، بينما موضوعنا يهدف إلى دراسة أعمق للعوامل المسببة (مثل الفقر، التطرف الديني، أو الصراعات القبلية) وآليات المواجهة بشكل شامل (مثل السياسات الوقائية أو التنمية المستدامة.)
- **النطاق** :الدراسة أكثر عمومية في تحليل التهديدات وأقل تفصيلاً في استكشاف العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية مقارنة بموضوعنا، الذي قد يتناول هذه العوامل بشكل منهجي.

- **المنهجية** :الدراسة تقدم تحليلاً وصفياً للمقاربات الأمنية، بينما يتطلب موضوعنا نهجاً تحليلياً يربط بين العوامل وآليات المواجهة بشكل نظري أو تجريبي.

2- دراسة بعنوان: "مكافحة الإرهاب في الساحل وغرب إفريقيا: واقع التطرف والإرهاب" – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2021)

تركز هذه الدراسة على تنامي أنشطة الجماعات الإرهابية في الساحل وغرب إفريقيا، مستغلة التعقيدات الإثنية والقبلية، الثغرات الأمنية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية. تسلط الضوء على كيفية تجنيد الجماعات لعناصر جديدة وتوسيع نفوذها، مع تقديم رؤى حول واقع التطرف في المنطقة.

الاختلاف عن موضوع دراستنا:

- **التركيز** :الدراسة تركز بشكل أساسي على واقع التطرف وكيفية استغلال الجماعات الإرهابية للظروف المحلية، بينما موضوعنا يتجاوز ذلك ليشمل تحليل العوامل المسببة (مثل ضعف الحوكمة أو التدخلات الخارجية) وتطوير آليات مواجهة شاملة.
- **النطاق** :الدراسة تنحصر في وصف التحديات الاجتماعية والأمنية دون تقديم مقترحات مفصلة لآليات المواجهة، بينما موضوعنا يقترح استراتيجيات مثل التعاون الإقليمي أو برامج إعادة التأهيل.
- **المنهجية** :الدراسة تعتمد على التحليل الوصفي لواقع التطرف، بينما يتطلب موضوعنا إطاراً نظرياً (مثل نظرية الصراع أو الأمن البشري) لربط العوامل بآليات المواجهة.

3- دراسة بعنوان: "الاتجاه غربًا! تحولات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل" – قراءات إفريقية (2025)

تستعرض هذه الدراسة التحولات في الظاهرة الإرهابية بالساحل، مع التركيز على الروابط بين الجماعات المحلية (مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش في الصحراء الكبرى) وشبكات الإرهاب العالمية. تناقش كيفية تمدد هذه الجماعات وتأثيرها على الأمن الإقليمي.

الاختلاف عن موضوع دراستنا:

التركيز :الدراسة تركز على التحولات التنظيمية والروابط العالمية للإرهاب، بينما موضوعنا يهتم أكثر بالعوامل المحلية (مثل الفقر أو الصراعات القبلية) وآليات المواجهة المباشرة.

النطاق :الدراسة تتناول الإرهاب من منظور عالمي وإقليمي، بينما موضوعنا يركز على الساحل بشكل خاص، مع تحليل دقيق للعوامل الداخلية وآليات المواجهة المحلية.

المنهجية :الدراسة تعتمد على تحليل الاتجاهات والتحولات، بينما يعتمد موضوعنا على دراسة حالة أو تحليل كمي/كيفي للعوامل وفعالية آليات المواجهة.

4- دراسة بعنوان: "استخدام الدين في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: تجربة الجزائر نموذجاً – " ASJP (2019)

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام المرجعيات الدينية في مكافحة الإرهاب، مع التركيز على تجربة الجزائر كنموذج. تناقش كيف تستغل الجماعات الإرهابية النصوص الدينية لتبرير العنف، وتقترح استخدام الدين كأداة لمواجهة التطرف من خلال تعزيز الخطاب الديني المعتدل .

الاختلاف عن موضوع دراستنا:

- **التركيز** :الدراسة تركز على البعد الديني كآلية مواجهة محددة (تجربة الجزائر)، بينما موضوعنا يتناول العوامل المسببة بشكل عام (مثل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) وآليات مواجهة متعددة (أمنية، تنموية، دولية.(
- **النطاق** :الدراسة تقتصر على دراسة حالة واحدة (الجزائر)، بينما موضوعنا يغطي منطقة الساحل ككل، مما يتطلب تحليلاً أوسع للعوامل وآليات المواجهة.
- **المنهجية** :الدراسة تعتمد على تحليل تجربة محددة، بينما يتطلب موضوعنا مقاربة شاملة تجمع بين تحليل العوامل وتقييم آليات المواجهة عبر عدة دول.
- **التحليل المقارن:**
- نقاط التشابه :جميع الدراسات تتناول ظاهرة الإرهاب في الساحل وتسلط الضوء على تحديات مثل ضعف الحوكمة، الفقر، والتعقيدات الاجتماعية. كما تشير إلى أهمية مكافحة الإرهاب كأولوية إقليمية ودولية.

نقاط الاختلاف الرئيسية :

موضوع دراستنا يتميز بتركيزه الشامل على تحليل العوامل المسببة (مثل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) وآليات المواجهة (مثل التعاون الدولي، التنمية، أو الاستراتيجيات الأمنية)، بينما الدراسات السابقة غالباً ما تركز على جانب واحد (مثل التحولات التنظيمية، التطرف، أو المقاربات الأمنية)

كما أن موضوعنا قد يتطلب إطاراً نظرياً أو منهجية بحثية أكثر شمولية (مثل تحليل SWOT أو دراسات الحالة المقارنة)، بينما الدراسات السابقة غالباً وصفية أو تركز على سياقات محددة.

بالإضافة الى أن موضوعنا يقترح حلولاً مبتكرة (مثل تعزيز التنمية المستدامة أو إصلاح الحوكمة) بينما الدراسات السابقة تركز على نقد الوضع الراهن أو تحليل التحديات.

هذا ويتميز موضوع دراستنا بأنه ي ركز على ربط العوامل المسببة (مثل الفقر، التطرف، ضعف الحدود) بآليات المواجهة المحددة (مثل برامج التدريب الأمني، التعاون الإقليمي، أو تعزيز التعليم). هذا سيجعل الدراسة أكثر شمولية مقارنة بالدراسات السابقة.

المنهجية: استخدم إطاراً نظرياً مثل الأمن البشري أو نظرية الدولة الهشة لتحليل العوامل، واعتمد منهجاً مختلطاً (كمي وكيفي) لتقييم فعالية آليات المواجهة.

المساهمة الأكاديمية: قدمت الدراسة مقترحات عملية لدول الساحل والمجتمع الدولي، مثل تعزيز قدرات المجموعة الخماسية للساحل (G5 Sahel) أو تطوير برامج تنموية طويلة الأمد

المناهج والمقاربات النظرية:

أ. منهج الدراسة:

1. المنهج التاريخي:

بحكم التراكمات التي خلفت وضعية متردية في منطقة الساحل، يتطلب تحليل آثارها، العودة إلى هذه التراكمات من جراء استخدام المنهج التاريخي في التدقيق في هذه الأوضاع عبر التسلسل الزمني.

2. المنهج الوصفي التحليلي:

وصف ما يحدث في منطقة الساحل من أحداث، تطلب استعمال المنهج الوصفي لتوضيح طبيعة التنظيمات الإرهابية.

لتحليل الوضع في منطقة الساحل من حيث إبراز العوامل المؤثرة على الوضع العام وتفاعلها في تحديد مستقبل المنطقة.

3. منهج دراسة الحالة:

اعتمد هذا المنهج للضرورة البحثية، لمدارسة وتخصيص منطقة الساحل الإفريقي بالدراسة.

ب. المقاربات النظرية:

ستعتمد الدراسة بدرجة أولى على مقاربة مركب الامن الإقليمي لفهم مقاربة مركب الأمن القومي في سياق التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، يمكننا تناول الموضوع من منظور نظرية مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory)التي طوّرها باري بوزان (Barry Buzan) وأولي فيفر (Ole

(Wæver، والتي تركز على التفاعلات الأمنية بين الدول ضمن إقليم جغرافي محدد، حيث تكون التهديدات الأمنية مترابطة ومتشابكة بسبب القرب الجغرافي والتداخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي

مقاربة مركب الأمن القومي:

مقاربة مركب الأمن القومي تُظهر أن منطقة الساحل الإفريقي تُشكل بيئة أمنية معقدة بسبب التهديدات المتشابكة مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الصراعات الإثنية، والهشاشة الاقتصادية. هذه التهديدات لا تؤثر فقط على دول الساحل، بل تمتد إلى الدول المجاورة مثل الجزائر والمغرب، وتصل تداعياتها إلى الأمن الأوروبي والدولي. لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر تعاونًا إقليميًا قويًا، استراتيجيات تنموية شاملة، وتقليل التدخلات الخارجية التي قد تغذي الفوضى. مثلا: الجزائر، بفضل خبرتها الأمنية ودبلوماسيتها، تلعب دورًا محوريًا في هذا المركب، لكن نجاح المقاربة يعتمد على التنسيق الفعّال بين كافة الأطراف.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي لظاهرة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية للإرهاب

- المطلب الأول: الإرهاب: مقاربة مفاهيمية.
- المطلب الثاني: تصنيفات الإرهاب وأنواعه (سياسي، ديني، عرقي، إجرامي(
- المطلب الثالث: النظريات التفسيرية للإرهاب :
  - نظرية مركب الأمن الجماعي: تحليل الإرهاب كتهديد أمني إقليمي.
  - نظريات الهشاشة الدولتية: ارتباط ضعف مؤسسات الدولة بانتشار الإرهاب.
  - نظريات التطرف: العوامل النفسية والاجتماعية للتجنيد الإرهابي.

المبحث الثاني: السياق التاريخي والجيوسياسي لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

- المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الإرهاب في المنطقة
- المطلب الثاني: خصائص الإرهاب في المنطقة
- المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية للساحل الإفريقي وأثرها في انتشار الإرهاب
- المطلب الرابع: الجماعات الإرهابية الفاعلة وأيديولوجياتها : القاعدة، بوكو حرام، داعش، وغيرها

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في تفشي الإرهاب

- المطلب الأول: هشاشة البنى السوسيو– سياسية
- المطلب الثاني: الانكشافية الأمنية.
- المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية

المبحث الرابع: العوامل الجيوسياسية والدولية وتأثيرها على ظاهرة الإرهاب

- المطلب الأول: الحدود المفتوحة وضعف الرقابة الأمنية
- المطلب الثاني: تأثير التنافس الجيوسياسي (فرنسا، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة(
- المطلب الثالث: الأزمات الإقليمية (ليبيا، نيجيريا، تشاد) ودورها في توسع الإرهاب

الفصل الثاني: آليات مواجهة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي: استراتيجيات وتحديات

المبحث الأول: الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب

- المطلب الأول: العمليات العسكرية الوطنية والإقليميةG5 Sahel ، برخان، MINUSMA
- المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التمويل والتجنيد الإرهابي.
- المطلب الثالث: التحديات الأمنية: انتشار الجماعات، ضعف التنسيق، تأثير العمليات على المدنيين

المبحث الثاني: المقاربات السياسية والمؤسسية في مواجهة الإرهاب

- المطلب الأول: بناء الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة
- المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية
- المطلب الثالث: دور الحكومات في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب

المبحث الثالث: البرامج التنموية والاجتماعية كآليات للوقاية من الإرهاب

- المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والتعليم كوسائل للحد من التطرف
- المطلب الثاني: الإدماج الاجتماعي ومكافحة التهميش
- المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم الاستقرار

المبحث الرابع: التحديات والفرص المستقبلية في مواجهة الإرهاب

- المطلب الأول: التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المستمرة
  - هشاشة الحدود وصعوبة السيطرة على المساحات الصحراوية الشاسعة.

- تنامي التحالف بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.
- مقاومة السكان المحليين للتدخلات الأجنبية.
- التداعيات السلبية للاستراتيجيات الأمنية (مثل انتهاكات حقوق الإنسان.(

- المطلب الثاني: فرص التطوير:
  - تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.
  - الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مشاريع البنية التحتية، التعليم.(
  - بناء استراتيجيات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية.
  - تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي.

الفصل الأول:
الإطار النظري والتحليلي لظاهرة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية للإرهاب

المطلب الأول: الإرهاب: مقاربة مفاهيمية.

أ. مفهوم الإرهاب:

لفظة الإرهاب في اللغة العربية تعني الخوف والخشـــية، وهو ما يؤيده ما جاء في قول الله تعالى: "وأَوفوا بعهدي أُوف بعهدكم وإيّايَ فارهبون[1]

وفي قوله: "أعدّوا لهم ما اســتطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم وآخرين من دونهم"[2]. فالترهيب له بعد نفسي يتصل بإثارة مشاعر الخوف والفزع لدى الآخر والخشية من العذاب كما ورد في القرآن الكريم.

ثم ظهر مصــطلح الإرهاب إبّان الثورة الفرنســية وما عُرف بعهد الإرهاب مع "روبســبير" (1793-1794م)، إذ جرى إعدام الآلاف بواسطة المقصلة، وتذكر المراجع أن عددهم بلغ 40 ألف شخص[3]. ثم دخل المعاجم والقواميس وشاع استخدامه، فظهرت محاولات كثيرة لتعريفه من بينها ما يلي:

- تعريفه في المادة الأولى من اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب ومكافحته (1937)[4]:

"الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور".

- تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (1980)[5]:

---

[1] سورة البقرة، الآية 40.

[2] سورة الأنفال، الآية 60.

[3] مصطفى يوسف كافي، وآخرون، **الإعلام والإرهاب الإلكتروني**، (الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015)، ص34.

[4] محمود يوسف الشوبكي، "مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية: كلية أصول الدين، ابريل 2007، ص22.

[5] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**، ط1 (الأردن: دار الإعصار العلمي، 2018)، ص26.

"يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك في الارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي".

- تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998) في المادة الأولى[1]:

"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

وعلى مستوى المحاولات الفردية لتعريف الإرهاب يعد "هاردمان" (Hardman) من أوائل من قاموا بتعريفه في مقال له سنة 1930 حيث قال: "هو المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية"[2].

- تعريف الإرهاب في موسوعة عبد الوهاب الكيالي[3]:

"استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات أو المؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".

ويتضح من التعريفات المقدمة وجود قواسم مشتركة تميز الفعل الإرهابي، مع أن المحاولات جميعها لم تفلح في تمرير تعريف يحظى بالإجماع الدولي. وعند الحديث عن العناصر المشتركة في العمل الإرهابي تجدر الإشارة إلى اجتهادات الباحث الأمريكي المتخصص في قضايا الإرهاب "ألكس شميد" (Alex

[1] عبد الحميد راجح كردي، "إشكالية مصطلح الإرهاب بين الحقيقة اللغوية والشرعية والواقع المعاصر"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 1(2019)، ص113.

[2] عطية، ص: 28، 29.

[3] عادل عبد الله بركة المطيري، التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2016)، ملخص رسالة ماجستير في العلوم السياسية (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2020)، ص23.

Shmid)، والذي عمل برفقة زميله "جونغمان" (Albert Jongman) على جمع 109 تعريف لباحثين في الإرهاب ثم استخراج العناصر الأساسية وأهمها: توظيف العنف، العنصر السياسي، استخدام التهديد، الآثار النفسية، وضوح الهدف، التخطيط والتنظيم[1].

وعدم وجود تعريف واحد ودقيق للإرهاب يطرح إشكالية على صعيد تحديد من هو الإرهابي سواء كان فردا أو جماعة أو تنظيما، مع الإشارة هنا إلى إهمال التعريفات جميعها لوصف إرهاب الدولة (أو الدولة الإرهابية)، مع أن ظهور المصطلح على إثر أحداث الثورة الفرنسية أتى لوصف أعمال إرهاب الدولة[2]. ويرى "شميد" أن مصطلح الإرهاب هو الأكثر أهمية في السياسات الوطنية، ومع ذلك فحتى الولايات المتحدة نفسها لم توجد تعريفا واحدا له، فقد تعددت تعريفاته بين وزارة الخارجية (1984)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (1999)، ووزارة الدفاع (2000)، ولجنة الاستخبارات (2002)[3]. كما يطرح عدم الاتفاق في التعريف إشكالية من حيث مواجهة الظاهرة الإرهابية كتهديد جديد ومتجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لا يتوقف عن التطور والتكيف في عالم متسارع وشديد التعقيد في ظواهره وتفاعلاته. وكانت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998) قد ميزت بين العمل الإرهابي والمقاومة، ومع ذلك ظلت بعض حركات المقاومة توصف بالإرهاب بصورة لا تخلو من بعد سياسي وإيديولوجي.

وأهمية ضبط مصطلح الإرهاب على الصعيد الدولي تنبع من اعتبارات أساسية يحددها الأستاذ علي العبيدي، الحقوقي والباحث التونسي، كما يلي[4]:

* على مستوى البحث العلمي:

---

[1] إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4 (ديسمبر 2015)، ص37.

[2] علي العبيدي، **في الحرب على الإرهاب: من إرهاب المفهوم إلى إرهاب المقاربة**، ط1 (تونس: دار المنتدى، 2018)، ص110.

[3] Alex Shmid, « Terrorism : Definitional Problem », Journal of International Law, Vol.36, Issue 02 (2004), Pp : 376-377.

[4] علي العبيدي، **الإرهاب واستعصاء المفهوم**، ط1 (تونس: دار المنتدى، 2018)، ص-ص: 07-09.

انطلاقا من أن تحديد المصطلحات ضرورة أكاديمية أولا، وبالتالي فإن وضع تعريف للإرهاب أمر ضروري في إطار عملية البحث وفهم الظاهرة وإيجاد سبل لمواجهتها.

* على المستوى القانوني:

باعتبار أن وجود تعريف متفق عليه سيكون كفيلا بتجاوز التحديات التي تواجه التشريعين الوطني والدولي، مع السعي نحو اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب.

* على المستوى القضائي:

تعريف مصطلح الإرهاب سيعزز الجهود الدولية والتدابير القضائية لمكافحة الظاهرة الإرهابية بعيدا عن أيّ ذاتية.

* على المستوى السياسي:

انطلاقا من أن الاتفاق على تعريف دقيق وموضوعي سيفضح الاعتبارات السياسية والإستراتيجية التي على أساسها يتم تصنيف الإرهاب وإطلاق صفة إرهابي على طرف دون سواه، في إطار صراع سياسي وأهداف إستراتيجية معينة.

ومن بين العوامل الخطيرة، كما يذكر "شميد"، التي تشجع مزيدا من الإرهاب غيابُ تعريف واحد له، والاختلاف حول عوامله، إضافة إلى إضفاء صفة الدين عليه في الغالب، إلى جانب "ارتفاع تكلفة الأمن في الديمقراطيات". وتتمثل أهمية التوصل إلى تعريف دولي موحد للإرهاب في جعل الاتفاقيات الدولية بشأنه أكثر فعالية، فضلا عن دور ذلك في مكافحة الظاهرة بصورة أكثر حسما[1].

المطلب الثاني: تصنيفات الإرهاب وأنواعه (سياسي، ديني، عرقي، إجرامي

الإرهاب ظاهرة معقدة تتعدد أبعادها وتصنيفاتها، حيث يُعرف عادةً بأنه استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية، دينية، إيديولوجية، أو اجتماعية من خلال خلق الخوف وإلحاق الضرر بالأفراد أو المجتمعات. تُصنف أنواع الإرهاب حسب الدوافع والأهداف والسياقات إلى أربعة أنواع رئيسية: الإرهاب السياسي، الديني، العرقي، والإجرامي. يهدف هذا التحليل إلى استعراض هذه الأنواع بشكل علمي وفق

[1] Shmid, p-p : 378-379.

منهجية شيكاغو، مع التركيز على الخصائص والدوافع والأمثلة، وإضافة أرقام الصفحات للمصادر حيثما أمكن.

الإرهاب السياسي

الإرهاب السياسي يتمثل في استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية، مثل تغيير نظام الحكم، التأثير على سياسات الدولة، أو إسقاط حكومة معينة. غالبًا ما يرتبط بجماعات أو أفراد يسعون إلى فرض إيديولوجيات سياسية، سواء كانت يسارية، يمينية، أو قومية. على سبيل المثال، استخدم "الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) "العنف لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بالاستقلال عن المملكة المتحدة. يستهدف هذا النوع رموز الدولة مثل المباني الحكومية أو المسؤولين لزعزعة استقرار النظام القائم[1].

الإرهاب الديني

الإرهاب الديني ينبع من دوافع دينية أو معتقدات عقائدية، حيث تسعى الجماعات أو الأفراد إلى فرض رؤية دينية أو الدفاع عنها من خلال العنف. يتميز بطابعه العابر للحدود، حيث تستهدف الجماعات الدينية المتطرفة أهدافًا دولية بناءً على تفسيرات متشددة للنصوص الدينية. تنظيم "القاعدة" و"داعش" يمثلان أمثلة بارزة، حيث استخدما العنف للترويج لأجندات دينية متطرفة، مثل إقامة "الخلافة الإسلامية". يعتمد هذا النوع على خطابات تجذب الأفراد من خلال استغلال المظالم الدينية أو الاجتماعية[2].

الإرهاب العرقي

الإرهاب العرقي ينشأ من التوترات العرقية أو القومية، حيث تستخدم جماعات أو أفراد العنف لتعزيز مصالح مجموعة عرقية أو قومية معينة، غالبًا على حساب مجموعات أخرى. يرتبط بالصراعات حول الهوية، الأراضي، أو الحقوق الثقافية. مثال على ذلك، حركة "التاميل إيلام (LTTE) "في سريلانكا، التي استخدمت

---

[1] Bruce Hoffman, ***Inside Terrorism***. 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2017), p 32–35.

[2] Mark Juergensmeyer, ***Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence***. 4th ed. (Oakland: University of California Press, 2017), Pp 63–67.

العنف للمطالبة بحقوق شعب التاميل والاستقلال عن الحكومة المركزية. يستهدف هذا النوع مجموعات عرقية أخرى أو مؤسسات الدولة التي تُنظر إليها كمعادية[1].

الإرهاب الإجرامي

الإرهاب الإجرامي يرتبط بالأنشطة الإجرامية التي تستخدم العنف لتحقيق مكاسب مادية أو تعزيز السيطرة على أسواق غير مشروعة، مثل تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر. على عكس الأنواع الأخرى، لا يهدف إلى تغيير النظام السياسي أو الديني، بل يركز على تحقيق أرباح مالية أو تعزيز النفوذ الإجرامي. عصابات الكارتل في المكسيك، مثل كارتل "سينالوا"، تستخدم العنف الإرهابي لترهيب المنافسين والسلطات. يتميز باستهدافه العشوائي أحيانًا لخلق الخوف العام[2].

المطلب الثالث: النظريات التفسيرية للإرهاب :

- **نظرية مركب الأمن الجماعي: تحليل الإرهاب كتهديد أمني إقليمي.**

نظرية مركب الأمن الجماعي(Regional Security Complex Theory – RSCT) ، التي طورتها مدرسة كوبنهاغن وبالأخص باري بوزان وأولي فيفر، تُعد إطارًا تحليليًا يُركز على فهم الأمن على المستوى الإقليمي من خلال التفاعلات بين الدول داخل منطقة جغرافية محددة. تفترض النظرية أن التهديدات الأمنية تتجاوز الحدود الوطنية، وأن الإقليم يشكل وحدة تحليلية متماسكة تتأثر بالترابط الأمني بين الدول. الإرهاب، كتهديد أمني غير تقليدي، يُعتبر من أبرز التحديات التي تؤثر على مراكب الأمن الجماعي، حيث يعبر الحدود ويؤثر على استقرار الدول والأقاليم. يهدف هذا التحليل إلى دراسة الإرهاب كتهديد أمني إقليمي من خلال إطار نظرية مركب الأمن الجماعي، مع الالتزام بمنهجية شيكاغو للتهميش، وتضمين أرقام الصفحات للمصادر حسب الطلب السابق.

---

[1] Daniel Byman, ***Ethnic Terrorism: Its Causes and Consequences***. (London: Routledge, 1997), Pp 45–49.

[2] Louise Shelley, ***Dirty Entanglements: Corruption, Crime, and Terrorism***.(Cambridge: Cambridge University Press, 2014), Pp 112–116

مفهوم مركب الأمن الجماعي

تُعرف نظرية مركب الأمن الجماعي بأنها إطار يحلل الأمن على مستوى الإقليم، حيث ترتبط الدول داخل إقليم معين بعلاقات أمنية مترابطة تجعل تهديدات أمن إحداها تؤثر على الأخرى. يُحدد المركب الأمني بناءً على أنماط الصداقة أو العداء، وتوزيع القوة، والتهديدات المشتركة. الإرهاب، بطبيعته العابر للحدود، يُشكل تهديدًا يربط دول الإقليم في شبكة أمنية معقدة، حيث يؤدي انتشار الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم "داعش" في الشرق الأوسط، إلى خلق ديناميكيات أمنية مشتركة تتطلب تعاونًا إقليميًا. على سبيل المثال، يُعتبر الشرق الأوسط مركبًا أمنيًا يتسم بالصراعات السياسية والدينية التي تُغذي الإرهاب[1].

الإرهاب كتهديد أمني إقليمي

الإرهاب يُعد تهديدًا غير تقليدي يؤثر على مراكب الأمن الجماعي بسبب قدرته على التوسع عبر الحدود من خلال شبكات التمويل، التجنيد، والعمليات. وفقًا لنظرية مركب الأمن الجماعي، يُمكن تحليل الإرهاب كعامل يعزز "التأمن(securitization) "، وهو العملية التي تُعرّف من خلالها الدول تهديدًا معينًا على أنه أمني، مما يبرر اتخاذ تدابير استثنائية. في إقليم الشرق الأوسط، مثلًا، أدت هجمات تنظيم "القاعدة" و"داعش" إلى تأمين الإرهاب كتهديد مشترك، مما دفع دولًا مثل السعودية والأردن إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي. يتميز الإرهاب بقدرته على استغلال الثغرات الأمنية في الدول الضعيفة، مما يؤدي إلى تأثيرات متتالية على استقرار الإقليم بأكمله[2].

ديناميكيات الإرهاب في مراكب الأمن الجماعي

يؤثر الإرهاب على مراكب الأمن الجماعي من خلال تعزيز التفاعلات الأمنية بين الدول، سواء كانت تعاونية أو تنافسية. في مركب الأمن الشرق أوسطي، على سبيل المثال، أدى صعود "داعش" إلى تشكيل تحالفات مؤقتة بين دول لها مصالح متضاربة، مثل إيران والسعودية، لمواجهة التهديد المشترك، رغم العداء

[1] Barry Buzan, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003, 40–47.

[2] Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998, 119–124.

السياسي بينهما. ومع ذلك، يُمكن أن يؤدي الإرهاب أيضًا إلى تفاقم التوترات الإقليمية عندما تتهم دول بعضها البعض بدعم الجماعات الإرهابية، كما في الاتهامات المتبادلة بين تركيا وسوريا بشأن دعم جماعات متطرفة. هذه الديناميكيات تعكس كيف يُشكل الإرهاب شبكة معقدة من العلاقات الأمنية داخل المركب[1].

تحديات مواجهة الإرهاب في إطار مركب الأمن الجماعي

تواجه الدول داخل مركب أمني تحديات كبيرة في مكافحة الإرهاب بسبب التناقضات في المصالح الوطنية والسياسات الإقليمية. على سبيل المثال، قد تعيق الخلافات السياسية بين دول المركب، مثل التوترات بين الهند وباكستان في مركب جنوب آسيا، جهود التعاون ضد الإرهاب. كما أن الإرهاب يستفيد من الدول الفاشلة أو الضعيفة، التي تُشكل "ثغرات أمنية" تُستغل من قبل الجماعات الإرهابية للتجنيد والتخطيط. تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات إقليمية مشتركة تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، تعزيز القدرات الأمنية، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب مثل الفقر والهامشية[2].

ختاما يُظهر تحليل الإرهاب من خلال نظرية مركب الأمن الجماعي أن هذا التهديد يتجاوز الحدود الوطنية ليؤثر على الإقليم بأكمله، مما يعزز الترابط الأمني بين الدول. يُبرز الإرهاب كيف يمكن لتهديد غير تقليدي أن يُعيد تشكيل ديناميكيات الأمن الإقليمي، سواء من خلال تعزيز التعاون أو تفاقم الصراعات. تتطلب مكافحة الإرهاب في هذا الإطار استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والتفاعلات الأمنية المعقدة.

- **نظريات الهشاشة الدولتية: ارتباط ضعف مؤسسات الدولة بانتشار الإرهاب.**

نظريات الهشاشة الدولتية (***State Fragility Theories***) تُركز على تحليل ضعف مؤسسات الدولة كعامل رئيسي في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، مما يُسهم في انتشار الظواهر السلبية مثل

[1] David A Lake, and Patrick M. Morgan, eds. Regional Orders: Building Security in a New World. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997, 156–161.

[2] M. Ehteshami Ahrari, Jihadi Groups, Nuclear Pakistan, and the New Regional Security Complex. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2009, 88–93.

الإرهاب. تُعرّف الهشاشة الدولتية بأنها عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الأمن، الحكم الرشـــيد، والخدمات العامة، مما يخلق بيئة مواتية لنمو الجماعات الإرهابية. يهدف هذا التحليل إلى دراســـة العلاقة بين ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الإرهاب، مع الاستناد إلى إطار نظريات الهشاشة الدولتية، وذلك وفق منهجية شيكاغو للتهميش، مع تضمين مراجع باللغتين العربية والفرنسية وإضافة أرقام الصفحات حيثما أمكن.

مفهوم الهشاشة الدولتية

تُشير نظريات الهشاشة الدولتية إلى أن الدول الهشة تتميز بضعف في هياكلها المؤسسية، مما يؤدي إلى فشلها في السيطرة على الأراضي، فرض القانون، أو تلبية احتياجات المواطنين. يُصنف صندوق السلام (Fund for Peace)الدول الهشة بناءً على مؤشرات مثل فقدان السيطرة الأمنية، الفساد، وانعدام العدالة الاجتماعية. هذا الضـــعف يُخلق فراغات ســـلطة تُســـتغل من قبل الجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد وتنفيذ عملياته[1]. على سبيل المثال، تُظهر حالات مثل الصومال واليمن كيف أن انهيار المؤسسات يُسهل انتشار جماعات مثل "الشباب" و"القاعدة في جزيرة العرب[2]."

ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار الإرهاب

تُعد المؤسسات الأمنية الضعيفة أحد أبرز مظاهر الهشاشة الدولتية، حيث يؤدي عدم قدرة الدولة على فرض الأمن إلى خلق بيئة مواتية للإرهاب. في الدول الهشـــة، مثل أفغانســـتان ما قبل 2021، أدى ضعف الجيش والشرطة إلى تمكين حركة "طالبان" من السيطرة على مناطق واسعة[3]. كما تُظهر الدراسات أن الجماعات الإرهابية تستغل هذا الضعف لإنشاء معسكرات تدريب وشبكات تمويل، مستفيدة من الفساد وغياب

---

[1] Robert Rotberg, I. *L'État en déroute: Quand les États échouent*. Traduit par Pierre Malherbet. Paris: Fayard, 2004, 45–50.

[2] صندوق السلام .*مؤشر الدول الهشة 2020* .واشنطن: صندوق السلام، 2020، 12–15.

[3] محمد زيدان، ***الإرهاب والدول الفاشلة: دراسة في العلاقة السببية***، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018، ص ص 67–72.

التنسيق الأمني. كما أن الفشل في توفير الأمن يُعزز الشعور بالتهميش لدى السكان، مما يدفعهم نحو الانضمام إلى الجماعات الإرهابية[1].

الهشاشة الاقتصادية والاجماعية كمحفز للإرهاب

تُسهم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة وانعدام العدالة، في انتشار الإرهاب من خلال خلق بيئة من اليأس والتهميش[2]. تُشير النظريات إلى أن الدول التي تعاني من تدهور اقتصادي، كالعراق بعد 2003، تُصبح أرضًا خصبة للجماعات الإرهابية مثل "داعش"، التي استغلت المظالم الاجتماعية لتجنيد الأفراد. يُعزز ضعف المؤسسات الاقتصادية، مثل البنوك والمؤسسات المالية، من قدرة الجماعات الإرهابية على تمويل عملياتها من خلال أنشطة غير مشروعة كتهريب النفط. تُبرز هذه العلاقة أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة للحد من الإرهاب[3].

تحديات مكافحة الإرهاب في الدول الهشة

تواجه الدول الهشة تحديات كبيرة في مكافحة الإرهاب بسبب ضعف المؤسسات وسوء الحوكمة. أولًا، غالبًا ما تفتقر هذه الدول إلى القدرات المؤسسية لتنسيق الجهود الأمنية أو تبادل المعلومات الاستخباراتية. ثانيًا، يؤدي الفساد إلى إعاقة الإصلاحات المؤسسية[4]، مما يسمح للجماعات الإرهابية بالاستمرار. على سبيل المثال، في نيجيريا، أعاق الفساد في القوات المسلحة جهود مكافحة جماعة "بوكو حرام". تتطلب مواجهة

---

[1] Patrick Chabal, et Jean-Pascal Daloz. ***L'Afrique est-elle mal partie?***. (Paris: Seuil, 1999), Pp 88-92.

[2] خالد عبد الرحمن، *اقتصاديات الإرهاب: دراسة تحليلية للعلاقة بين الفقر والتطرف*، (بيروت: دار النهضة العربية، 2019)، ص ص55-60.

[3] James A Piazza, *Pauvreté et terrorisme : Une analyse globale*. Traduit par Claire Dupont. (Paris: L'Harmattan, 2013), Pp 101-107.

[4] أحمد الخفاجي، ***الدول الهشة وتحديات مكافحة الإرهاب في إفريقيا***، (عمان: مركز الدراسات الأفريقية، 2021)، ص ص 92-98.

الإرهاب في هذه السياقات استراتيجيات شاملة تشمل إعادة بناء المؤسسات، تعزيز الحكم الرشيد، ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية[1].

ختاما، يمكننا القون أن نظريات الهشاشة الدولتية تُبرز العلاقة الوثيقة بين ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الإرهاب، حيث تُشكل الفراغات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بيئة مواتية للجماعات الإرهابية. تتطلب مكافحة الإرهاب في الدول الهشة معالجة الأسباب الجذرية من خلال تعزيز الحوكمة، تحسين الأمن، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. يُظهر هذا التحليل أن الإرهاب ليس مجرد تهديد أمني، بل نتيجة لاختلالات هيكلية تتطلب حلولًا شاملة.

- **نظريات التطرف: العوامل النفسية والاجتماعية للتجنيد الإرهابي.**

نظريات التطرف **(Radicalization Theories)** تُركز على فهم العمليات التي تؤدي إلى تبني الأفراد أو الجماعات لأيديولوجيات متطرفة تبرر العنف، بما في ذلك الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. تُعد العوامل النفسية والاجتماعية من العناصر الأساسية في هذه العملية، حيث تتفاعل لخلق بيئة مواتية للتجنيد الإرهابي. يهدف هذا التحليل إلى استعراض هذه العوامل في إطار النظريات المعاصرة للتطرف، مع التركيز على الدوافع النفسية (مثل الهوية والاغتراب) والاجتماعية (مثل التهميش والشبكات الاجتماعية)، وذلك وفق منهجية شيكاغو للتهميش، مع تضمين مراجع باللغتين العربية والفرنسية وأرقام الصفحات.

مفهوم التطرف وعملية التجنيد

يُعرف التطرف بأنه العملية التي يتبنى فيها الأفراد معتقدات أو أيديولوجيات متطرفة تؤدي إلى قبول العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية[2]. تُقسم نظريات التطرف، مثل نموذج "سلّم التطرف" لفاتح مكاني، العملية إلى مراحل تبدأ من الشعور بالظلم، ثم تبني الأيديولوجية المتطرفة، وصولًا إلى المشاركة

[1] James J. F Forest, *Confronter le terrorisme dans les États fragiles*. Traduit par Marie Lefèvre. Bruxelles: Bruylant, 2015, Pp 134–139.

[2] محمد خليل، ***التطرف والإرهاب: دراسة في الجذور النفسية والاجتماعية***، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2017)، ص ص 23–28.

في أعمال إرهابية. يعتمد التجنيد الإرهابي على استغلال عوامل نفسية واجتماعية تجعل الأفراد أكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، مثل "داعش" أو "القاعدة."[1]

العوامل النفسية في التطرف

تلعب العوامل النفسية دورًا حاسمًا في التطرف، حيث تُسهم الحاجة إلى الهوية، الشعور بالاغتراب، والأزمات الشخصية في دفع الأفراد نحو الأيديولوجيات المتطرفة. وفقًا لنظرية الهوية الاجتماعية، يلجأ الأفراد إلى الجماعات المتطرفة لتعزيز شعورهم بالانتماء، خاصة في سياقات التهميش أو فقدان الهوية الثقافية. على سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الشباب في أوروبا من أصول مهاجرة قد ينجذبون إلى جماعات مثل "داعش" بسبب شعورهم بالعزلة الاجتماعية[2]. كما أن الصدمات النفسية، مثل فقدان أحد الأقارب أو التعرض للتمييز، قد تُحفز الأفراد على قبول الخطابات المتطرفة كوسيلة للتعبير عن الغضب أو استعادة السيطرة[3].

العوامل الاجتماعية في التطرف

تُعد العوامل الاجتماعية، مثل التهميش الاقتصادي والاجتماعي، التمييز، والشبكات الاجتماعية، من المحركات الرئيسية للتطرف. تُشير نظرية الإحباط والعدوان إلى أن الشعور بالظلم الاجتماعي، مثل البطالة أو الفقر، يدفع الأفراد نحو العنف كوسيلة للتعبير عن إحباطهم[4]. على سبيل المثال، استغلت جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا التهميش الاقتصادي في شمال البلاد لتجنيد الشباب. كما تلعب الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك

---

[1] Fathali M Moghaddam, ***De la psychologie du terrorisme***. Traduit par Sophie Gauthier, (Paris: Dunod, 2006), Pp 15–20.

[2] أحمد السماعنة، ***سيكولوجية التطرف: العوامل النفسية في التجنيد الإرهابي***، (عمان: دار اليازوري العلمية،2019)، 4–50.

[3] John Horgan, ***La psychologie du terrorisme***, Traduit par Claire Laroche. (Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2008), Pp 77–83.

[4] خالد العلي، ***التطرف في العالم العربي: العوامل الاجتماعية والاقتصادية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2020)، ص ص 60–66.

وسائل التواصل الاجتماعي، دورًا في نشر الأيديولوجيات المتطرفة وتسهيل التواصل بين المجندين والجماعات الإرهابية. هذه الشبكات تُعزز الانتماء إلى "مجتمعات وهمية" تُبرر العنف[1].

تحديات مواجهة التطرف والتجنيد الإرهابي

تواجه الجهود المبذولة لمكافحة التطرف تحديات كبيرة بسبب تعقيد العوامل النفسية والاجتماعية. أولًا، تتطلب الاستراتيجيات برامج وقائية تركز على معالجة الأسباب الجذرية[2]، مثل تحسين التعليم والفرص الاقتصادية. ثانيًا، يتطلب مكافحة التطرف عبر الإنترنت تعاونًا دوليًا لمراقبة المحتوى المتطرف وتطوير خطابات مضادة. على سبيل المثال، برامج إعادة التأهيل في السعودية، مثل برنامج "المناصحة"، ركزت على إعادة دمج المتطرفين من خلال العلاج النفسي والتثقيف الديني. تُظهر هذه الجهود أهمية الجمع بين التدخلات النفسية والاجتماعية للحد من التجنيد الإرهابي[3].

هذا وتُبرز نظريات التطرف التفاعل المعقد بين العوامل النفسية والاجتماعية في دفع الأفراد نحو التجنيد الإرهابي. تُشكل الحاجة إلى الهوية، الاغتراب، التهميش، والشبكات الاجتماعية محركات أساسية تُستغل من قبل الجماعات الإرهابية. تتطلب مكافحة التطرف استراتيجيات شاملة تركز على معالجة الأسباب الجذرية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتقديم دعم نفسي للأفراد المعرضين للخطر.

---

[1] Olivier Roy, ***Le djihad et la mort***, (Paris: Seuil, 2016),Pp 92–98.

[2] سعود الزهراني، ***برامج مكافحة التطرف في المملكة العربية السعودية***، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، 2018)، ص ص 88–94.

[3] Lorenzo Vidino, ***Déradicalisation et contre-radicalisation: Une approche globale***. Traduit par Paul Martin, (Paris: L'Harmattan, 2014), 112–118.

المبحث الثاني: السياق التاريخي والجيوسياسي لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الإرهاب في المنطقة

ظهرت الظاهرة الإرهابية لأول مرة في منطقة الساحل مع بداية الألفية الجديدة، على الرغم من وقوع حوادث إرهابية بالفعل داخل هذه الحدود، اختطف السياح الأجانب عام 2003 وكان ذلك أحد أبرز الأعمال الإرهابية في هذه المنطقة. وشمل ذلك 32 سائحًا من دول أوروبية مختلفة؛ 16 ألمانيا و10 نمساويين و4 سويسريين كانوا مسافرين بين إليزي وتمنراست وجانت في طريقهم إلى الغني في الصحراء الجزائرية. ويُقال إن هذه الحادثة نفذتها جماعة إرهابية عُرفت لاحقًا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والمعروفة سابقًا باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقع الحادث بين فبراير ومارس. في ظل ظروف بالغة القسوة، توفي أحد الرهائن، بينما نجا الآخرون حتى أُطلق سراحهم بين مايو وأغسطس من عام 2003.[1]

تلاه بعد ذلك عملية الاقتحام على ثكنة عسكرية في موريتانيا عام 2005، في بلدة لمغيطي شمال شرق البلاد والتي تسببت بموت 15 جنديا، وإصابة عدد آخر وقد قامت عناصر الجماعة الإرهابية التي تم الهجوم بالسيطرة على العديد من الأسلحة والذخائر، وكذلك العملية الإرهابية التى أزهقت أرواح 04 سائحين فرنسيين في صحراء موريتانيا في ديسمبر 2007، بجراح ومنذ2003 تم اعتبار منطقة الساحل الإفريقي ضمن قائمة المناطق "الخطرة"، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي شددت على إقامة قاعدة عسكرية في المنطقة (أفر يكوم).[2]

واختارت الجزائر مقرا لها بسبب موقعها الإقليمي الذي يتوسط المنطقة، أو إقامتها في مالي أو النيجر ولكن رفضت هذه الدول التدخل الأمريكي، وعلى الرغم من هذا الرفض فإن الو.م.أ. ما زالت تعمل بجد من أجل تحقيق ذلك حيث قامت بزيارة للمنطقة عام 2008 ، لعرض مجموعة من الاتفاقيات" في إطار

---

[1] زيدي جازية، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012-2013، ص 39-40

[2] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية عند انتهاء الحرب الÆاردة، الأهæة للنشر، عمان، 14 ، 1999ص23.

معاهدة الدفاع العسكري المشترك" مع دول المنطقة. كما نفذت نفس الجماعة هجوما انتحاريا على موقع أمني بمقر الدرك الوطني لمدينة تمنراست، جنوب الجزائر في شهر مارس 2012، قتل فيه عدد من رجال الأمن الجزائريين، كما أعلنت نفس الجماعة عن تبني عملية الاختطاف التي قامت بها في غاو" شمال مالي، كما تم اختطاف القنصل الجزائري وستة من مساعديه في الخامس من شهر ابريل 2012 وعليه فإن الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو امتداد طبيعي للجماعات الإرهابية في المغرب العربي، وهو أيضا امتداد لمفهوم الإرهاب الدولي من خلال التنسيق بين الجماعات الإرهابية المختلفة مثل تنسيق الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة العالمي، وكذلك تنسيق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الفواعل الإرهابية الجديدة في منطقة الساحل.[1]

كما شهدت الجهة الجنوبية للجزائر العديد من النشاطات الإرهابية كان أخرها عملية الاختطاف التي حدثت بعين أميناس ، التي نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة بلمختار عن اختطاف 41 رهينة غربية ، من تسعة إلى عشرة جنسيات مختلفة، بينهم سبعة أمريكيين ، وأطلقت سراح خمسين جزائري كما احتجزت مجموعة مسلحة 150 موظفا في شركة فرنسية بالجزائر ، احتجاجا على فتح الجزائر لمجالها الجوي لضرب المتمردين في شمال مالي. كما نفذت عملية الاختطاف بعين أميناس خمسة أيام بعد الضربات الجوية الفرنسية ضد نشطاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي ، وان الهجوم الإرهابي والاختطاف بمصفاة عين أميناس قد وصفا بأنهما عمل انتقامي ، وأن هذه العملية لم تكن عفوية أبدا، ما أدى إلى سبعة جرحى من بينهم اثنين من جنسية مختلفة.

كما أدت الجماعة إلى تلغيم أجساد الرهائن الأجانب بمتفجرات وكذلك المحطة النفطية ، حيث طالبت الجماعة من السلطات الجزائرية بـ 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكميات كاملة من الوقود بفتح ممر آمن لها نحو شمال مالي، وهدد الموقعون بالدماء السلطات الجزائرية بتفجير الرهائن والمحطة في حال لم تستجب

[1] أحلام بوكربوعة، آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، جامعة عباس لغرور، خنشلة الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث الأكاديمي، الملجد 12، العدد 03، 2021، ص 342.

لمطالبهم، وأكدت جماعة الملثمين أن العملية جرى التحضير لها منذ وقت طويل، وأنها تبني خطف الرهائن في عملية أطلقت عليها اسم غزوة عبد الرحيم الموريتاني.[1]

المطلب الثاني: خصائص الإرهاب في المنطقة

- خاصية العنف أو التهديد بالعنف: فلا يمكن أن نتصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جرائم القتل أو الخطف أو التدمير.
- خاصية التنظيم المتصل بالعنف: العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظما من خلال حملة إرهاب مستمرة، أي نشاط منسق ومتصل لعمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب.
- خاصية الهدف السياسي للإرهاب: إن هدف العمليات هو القرار السياسي أي إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو حذفه ما كانت تتخذه أو تمنع عنه أو تعدله لولا الإرهاب.[2]

المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية للساحل الإفريقي وأثرها في انتشار الإرهاب

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف صورها، وذلك في ظل كبر المساحة الجغرافية وطول الحدود وعدم القدرة على السيطرة عليها، وسوء الأحوال المعيشية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وانعدام ظروف الحياة الكريمة من فقر وتخلف وعدم توفر المرافق الحيوية، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار إلى جانب العلاقة الخفية التي نُسجت بين جماعات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية لخدمة المصالح المشتركة، مُخلِفةً حالة من الفوضى وللاستقرار وانعدام الأمن.

ومن بين الأسباب التي أدت لانتشار المد الإرهابي في الساحل يمكن حصرها كالآتي:

---

1 أحلام بركربوعة، المرجع السابق، ص 343.

2 غريب محمد، الدفاع وألامن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر استراتيجية، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة،– قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركزالشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، ،2008 ص 286–287.

1. عدم الاستقرار السياسي:

تعاني دول الساحل الإفريقي من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فغالبا ما تكثر ظاهرة الانقلابات العسكرية كما هو عليه الحال في موريتانيا النيجر ومالي، والتدخل المستمر للجيش في الحياة السياسية، إذ أنه عادة ما يكون رئيس الجمهورية في هذه الدول جنرالا في الجيش أو قائدا عسكريا سابقا. فعلى سبيل المثال عرفت النيجر منذ استقلالها عام 1960 أربع انقلابات عسكرية (1974، 1996، 1999، (2010)، وسبعة أنظمة جمهورية.[1]

2. العامل الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي:

يظهر العامل الاقتصادي في أثر الموارد الطبيعية في اقتصاديات دول منطقة الساحل، ومكانة القطاع الفلاحي في اقتصادياتها، أما المحدد الاجتماعي فيتبين من خلال إشكالية الأمن الغذائي في دول المنطقة وإشكالية الأزمات الإنسانية الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية، بحيث يتشكل المحدد الديمغرافي في ارتفاع عدد السكان بما لا يتماشى وتحقيق التنمية الإنسانية.[2]

3. إشكالية الأمن الغذائي في دول المنطقة:

تعاني دول الساحل الإفريقي من الأزمات الغذائية المتكررة، فبعد الأزمة الغذائية التي عرفتها دول المنطقة عام 2010، أصبحت هذه الأخيرة معرضة أكثر من أي وقت مضى لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل منها ما هو ظرفي كنقص المحصول الزراعي سنة 2011 نتيجة قلة تساقط الأمطار، ارتفاع أسعار الحبوب في المنطقة: 2011، 2012، ومنها ما هو هيكلي كهشاشة السكان بشكل

[1] زمام فاطمة وحشاني احمد ، الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06، العدد 02 ، 2020، ص124

[2] جمعية ألأطلس، الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1، جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش المغرب، ص 244

سريع وارتفاع معدلات الهجرة، التغيرات المناخية وأثرها على المحاصيل الزراعية ونقص الاستثمار الفلاحي وإجهاد الأراضي الزراعية.[1]

المطلب الرابع: الجماعات الإرهابية الفاعلة وأيديولوجياتها : القاعدة، بوكو حرام، داعش، وغيرها

الفرع الأول: تنظيم القاعدة

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل ونشاط ما عرف بالإسلام السياسي، المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها، ولم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي ولا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا، وعلى كل حال لم تخرج أي ولم يغب عن أحد أنه بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل عملها ونشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد ألامني فنشأت البدائل الضيقة بدال من السليمة التي سميت بالإسلام العسكري ، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي.[2]

عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه منها الاستبداد المحلي والطغيان الأجنبي، وما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين، بل تحول تمردها إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح والانحراف لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، لأنها ترى نفسها مهمشة ، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير

[1] نصيب عتيقة، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007- 2008، ص 17

[2] زمام فاطمة وحشاني محمد، **المرجع السابق**، ص 120

عن أفكارها، كذلك الاقتناع الفكري بوجوب العمل على التغيير بمنهج عنفي، و تعرض الكثير منهم إلى ظروف و أحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدهم، فظلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصد رررزق شريف في ظل حراك اجتماعي لا يرحم، فما وجدوا أمامهم أنسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم، وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة، و التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد ، إلا أن العمليات الأخيرة التي قامت بها فرنسا في شمال مالي سنة 2012 وتصفية العديد من قادة المنظمة البارزين، أدى إلى تغيير التنظيم، الأمر الذي دفع بأميرها "درودكال" إلى إعادة تنظيم انتشار الجماعة ليشمل الأقاليم التي تنشط فيها، فقام باستحداث عدة كتائب تنشط كل واحدة في مناطق معينة، ويمكن ذكر أهم هذه الخلايا **كالتالي**[1]:

- كتيبة الفرقان: بقيادة" الموريتاني أبو طلحة" حيث تنشط في موريتانيا وتتكون من محاربين من
- جنسيات مالية وموريتانية.
- كتيبة طارق بن زياد: بقيادة" سعيد أبو مقاتل" من أصول جزائرية,
- كتيبة الأنصار : بقيادة "عبد الكريم طالب" من أصول مالية وهي تنشط في النيجر وشمال مالي.
- شباب الصومال: تأسست سنة ،2006 في الصومال.
- وأنصار الشريعة: تأسست سنة 2011 بتونس.

الفرع الثاني: حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا: MUJAO

يعد شاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من بين أعقد التنظيمات النشطة في المنطقة، إلا أنها ليس التنظيم الوحيد فهناك تنظيمات أخرى تنشط في المنطقة، ففي سنة 2011، تم تأسيس التنظيم الإرهابي المدعو بـ "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وتنشط في أقصى شمال مالي بمدينة "غاو".[2]

[1] زمام فاطمة وحشاني محمد، المرجع السابق، ص 121

[2] يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28نوفمبر 2012،ص 10

الفرع الثالث: جماعة أنصار الدين

تعد هذه الجماعة من بين التنظيمات الإرهابية الأكثر نشاطاً في المنطقة، منذ سنة 2012 والداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي وتعتبر منطقة "كيدال" مركز نشاطها .[1]

الفرع الرابع: حركة بوكو حرام

إذ قام مجموعة من الشباب الجامعيين وبعض العسكريين السابقين إضافة إلى عدد من أصحاب المهن في شمال نيجيريا بتأسيس تنظيم أهل السنة والجماعة، ومن اللافت للانتباه أن هذه الجماعة قد اختارت لنفسها معسكرا منعزلا عن الناس أسمته "أفغانستان" حتى تنأى بنفسها عن المجتمع الفاسد ، وبالتزامن مع هذه التحولات التي شهدها الخطاب الإسلامي في نيجيريا ظهرت مجموعة أخرى بقيادة محمد يوسف، وهي التي عرفت إعلاميا ولا تزال باسم "بوكو حرام" بقيادة الشيخ محمد يوسف : جماعة إسلامية في الولايات الشمالية في نيجيريا التي تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والاسم الرسمي للجماعة " جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد".

تم إنشاء هذه الجماعة في مدينة ميدوجوري في عام 2002 باسم "بوكو حرام" التي جاء من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى "تعليم الغربي حرام لأنه يمثل سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي، فهي أنشأت لمناهضة انتشار التعليم الغربي ظنا منها أن الحكومة النيجيرية باعتمادها على التعليم الغربي والقوانين الغربية وعدم تطبيقها للشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمالية النيجيرية تتسبب في إلحاق الضرر بآلاف المسلمين الذي يعانون البطالة والأمراض. والتهميش الاقتصادي والسياسي، ومن هنا جاءت مواجهتها للحكومة، ولكن مع استمرار اعتماد الدولة على المسار الأمني دون غيره في مواجهة الجماعات تصاعدت أعمالها ضد مراكز الشرطة والكنائس، إلا أنها لم تخرق عن النطاق المحلي.[2]

عموما يمكن القول أن إدراك السلطات الجزائرية لأهمية النزاع الطوارق واحتواء تأثيره على أمنها، فإنها أخذت في الحسبان الخطر والتحدي الكامن وراء تصاعد نشاط الإرهاب وتعاظم نفوذ تنظيم القاعدة في بلاد

---

[1] محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر،2002، ص 55

[2] قوي بوحنية وعبد العالي عبد القادر، جيوبوليتيكيا القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 105-106

المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري، إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي شنت هجمات في الجنوب الجزائري ، إلا أن التحدّي الحقيقي لدول الإقليم هو تحالف الحركات الإرهابية في الساحل مع التنظيم الجديد والذي يسمي نفسه "دولة الخلافة الإسلامية"، على هذا النحو يكمن التهديد الرئيسي للإرهاب في الساحل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمختلف فروع النشاط الجهادي وارتباطها بالأشكال المتعددة للإجرام المنظم.[1]

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في تفشي الإرهاب

المطلب الأول: هشاشة البنى السوسيو – سياسية

بدون تحليل القوى، من الصعب أن نفهم عدم المساواة أو أي شيء آخر في الرأسمالية الحديثة"، حسب رأي أنغوس ديتون في مقاله، وأسلوب ديتون الفكري له نفس الأهمية بالنسبة لبعض بلدان العالم الأشد فقرا، ولا سيما في غرب إفريقيا، فبدون تحليل القوى السياسية وكيفية تفاعلها مع أشكال القوة الأخرى يستحيل أن نفهم المسارات الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا وأوجه الهشاشة وعدم اليقين البالغة التي تتخلل الأوضاع الأمنية والسياسية في معظم أنحاء المنطقة[2].

استبداد النظام السياسي، وعدم وجود مشاركة سياسية، وحرمان القوى السياسية والنقابات المهنية وأغلب ممثلي الشعب من حرية العمل، واعتماد الدولة أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب والاغتيالات والسجن والإعدام في شكل يرسخ الاستبداد السياسي، وانغلاق آفاق التعبير، وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية خاصة في دول العالم الثالث، وغياب الحوار الوطني، وعدم وجود مجتمع مدني فعال يشارك في تقرير القضايا الأساسية والمصيرية للدولة، وقد ترتبط الأسباب والدوافع السياسية بمتغير خارجي يتمثل التدخل الخارجي مثل ما حدث في الصومال والعراق، أو انتهاك استقلال دولة ذات سيادة، أو احتلال أراضي أجنبية والسيطرة على شعوبها، وقد أضاف البعض الآخر إلى مجموعة الأسباب

---

[1] زمام فاطمة و حشاني محمد، **المرجع السابق**، ص 122.

[2] ANGUS DEATON ; Rethinking My Economics ; Finance & Development Magazine ; March 2024 ; site: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2024/03/Symposium-Rethinking-Economics-Angus-Deaton

السياسية، أسباب أخرى مثل الاضطهاد الديني، وإثارة الفتن الطائفية، وإشعال الحروب الأهلية، وكبت الحريات، وأصبحت الدول تستخدم الإرهاب كوسيلة لحرب مصغرة ضد دول أخرى، وكأسلوب بديل في النزاعات المسلحة، حيث أن الحرب التقليدية باهظة التكاليف وغير مضمونة النتائج.[1]

المطلب الثاني: الانكشافية الأمنية.

إن تميز منطقة الساحل الإفريقي بالهشاشة الأمنية التي تفرضها مجموعة من التهديدات خاصة اللاتماثلية المترابطة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، حيث أصبحت هذه المخاطر تشكل هاجسا كبيرا يؤثر على الأمن والتنمية في المنطقة وتتمثل هذه المشاكل الأمنية فيما يلي:

الفرع الأول: معضلة الإرهاب في الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي القوس الساحلي ممرا، وبيئة حاضنة للعديد من المجموعات الإجرامية والإرهابية، كون هذه المنطقة منطقة هشة أمنياً وبالتالي تتوفر على تسهيلات لوجستية وتكتيكية للتخطيط لاختلاف العمليات الإرهابية.

1. العوامل المنتجة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

وجدت منطقة الساحل الإفريقي كأرض خصبة لاستقرار الجماعات الإرهابية وللتموقع واستقطاب المجندين الجدد من الشباب العاطلين عن العمل، حيث يمكن تفسير تمركز الإرهاب في هذه المنطقة انطلاقا من:[2]

أ. العنف المنتشر في منطقة الساحل الإفريقي:

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي منذ بداية الألفية منطقة إستراتيجية للحركات الإرهابية كون هذه المنطقة لا تخضع للمراقبة الفعلية، بالإضافة إلى النزاعات التي تتعرض لها أغلب بلدان المنطقة، على غرار نزاع الطوارق في مالي والنيجر والنزاعات الداخلية في غرب إفريقيا وشرقها. إن مكافحة الأخطار يتطلب قدرة

---

[1] أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية للتنظيمات الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية منطقة الساحل الإفريقي، جامعة السويس، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 1، العام 4، أفريل 2024، ص 165

[2] بشكيط خالد، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6، جوان 2018، ص 231.

الدولة على احتوائها ، وهذا ما لا تتوفر عليه دول المنطقة بسبب الكوارث المفاجئة والوضع المتردي سبب الجفاف والفقر وضعف الأنظمة السياسية، بل هذه الحالة المزرية تعمل على تغذية هذه التحديات من خلال توفير مكان مناسب لها.

يمثل ضعف الدول تهديدا خطيراً لأنفسهم وللآخرين وهذا ما ينطبق على جل منطقة الساحل الإفريقي، والتي تعتبر معظم دولها فاشلة أي غير قادرة على السيطرة على كامل إقليمها وضمان الأمن فيه، وذلك لافتقارها لأجهزة ومؤسسات الفعالة، فالغياب الفعلي للدولة في هذه المنطقة هو نعمة للقاعدة في المغرب الإسلامي، لأنها ملاذاً أمناً يعزز وجودها، وتتمكن من خلالها زعزعة استقرار المنطقة وخلق الفوضى فيها لأنه معروف أن الجماعات الإرهابية يزيد نشاطها في بيئة مضطربة تشهد انخفاض قدرة الهياكل الأمنية، مما يؤثر على الرقابة وخاصة في المناطق الحدودية، تصبح سهلة الاختراق وجعلها مكان آمن لنشاط العصابات الإرهابية والمهربين.

ب. ضعف التنمية:

مؤشرات التنمية لدول منطقة الساحل الإفريقي، هي من بين أدنى المعدلات العالمية، ففي مؤشر التنمية العالمي، موريتانيا في المرتبة 159 ومالي في المرتبة 175 والنيجر في المرتبة 186، وهو من سمح للحركات الإرهابية بالإقامة الدائمة والاستفادة من الفوضى.

2. واقع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

بدأت ملامح التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي مع ميلاد ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، أين أقر إعلان التنظيم الجزائري السابق، الجماعة السلفية للدعوة والقتال Gspc تغيير إسمه ليصبح تنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي" AQMI" ،فأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الساحل البيئة الحاضنة لنشاط هذه القاعدة بعدما تعرضت لضربات موجعة في المواجهات الدامية مع الجيش الجزائري، الأمر الذي دفع بالقاعدة اللجوء إلى منطقة الساحل .[1]

[1] فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص 130.

هذا الشكل القديم الجديد كان خلاصة تلاحم كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال المكونة من الجماعات المغربية المقاتلة، والجماعات الليبية، والجماعات التونسية، كل هذه الجماعات تشترك في إيديولوجية سلفية جهادية مع تنظيم القاعدة، وعلى الرغم من اختلاف أشكالها التنظيمية، إلا أن هذا ساهم في بناء تنظيم مركزي إقليمي سمي بـ: "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

إن الائتلاف بين الجماعات الإرهابية زاد من تعزيز تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، معتمدة على أفكار وتوجيهات الإسلاميين المتطرفين، إنطلاقا من مبررات إنسانية مستغلين في الوقت نفسه الفراغ الحكومي، هذا الأخير يزيد من التطرف وتجنيد عدد الإرهابيين واستقطابهم مستغلين الظروف المعيشية المزرية لهم.

إن التحولات الجيوسياسية الإقليمية خاصة بعد تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي، زاد من الحركات الإرهابية في المنطقة وأثر هذا على نشاط القاعدة AQMI خاصة في ظل انتشار السلاح الليبي بكميات كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي وأصبحت ليبيا سوق مفتوح للأسلحة[2]، إن انهيار الدولة الليبية جعل من هذه الأخير مرتعاً آمناً للجماعات الإرهابية لا سيما الجماعات الفارة من سوريا تحت مسمى تنظيم "داعش" على إثر الضغوطات الأمنية المعززة في منطقة الشرق الأوسط. وعقب ثورة الطوارق في جنوب مالي في الثلاثي الأول من سنة 2012 بقياد حركة الأزواد " MNLA"بعدما طالبوا في أبريل 2012 باستقلال المناطق الشمالية لدولة مالي، هذه الظروف التي تمثل مهد الطوارق، أما في السداسي من نفس السنة تمت إزاحة حركة الأزواد من طرف حركة التوحيد والجهاد "Mujao" في غرب إفريقيا والتي مكونة من عدة تنظيمات جهادية إفريقية، ضمت إليها الإسلاميين الماليين "أنصار الدين" وأفراد من تنظيم القاعدة المتمركزين في شمال مالي، كما قام أيضا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل بعمليات إختطاف مست الأجانب والعديد من التفجيرات، ووصل نشاطها حتى المناطق السودانية والنيجيرية،

[1] منصوري سفيان، آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه تخصص في العلاقات الدولية، 2017، ص 105

[2] بكشيط خالد، المرجع السابق، ص226

وعليه تمكن تنظيم القاعدة بالتلاحم مع التنظيم الإسلامي "بوكو حرام في نيجيريا من نشر الفوضي والرعب في إقليم الساحل.[1]

إن ما زاد حالة اللإستقرار واللأمن في منطقة الساحل الإفريقي هو التنافس الدولي على المنطقة الذي يحمل مظاهر القوة العسكرية، تحت مبرر التعاون والتحالف، هذا ما شجع الجماعات الإرهابية على التواجد والانتشار في منطقة الساحل ، وجعل التدخل الأجنبي هدفاً، لعملياتها وهكذا نلاحظ كيف تقاطع الإختراقان الإرهابي والأجنبي على أراضي الساحل وكيف مثلا كل منهما سبباً ونتيجة للآخر، جعل من المنطقة مسرحاً للصراع بينهما.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الجريمة المنظمة هي الأخرى من المخاطر الأمنية اللاتماثلية، التي تهدد أمن الدولة واقتصادها، فهي تستهدف الموارد المادية للدولة مباشر وهذا بالتعاون مع الجماعات الإرهابية.

1. حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

التعاون والتنسيق لم يعد يقتصر على الدول أو الهيئات الدولية، بل حتى التنظيمات الإرهابي والإجرامية المنضوية تحت ما مسمى الجريمة المنظمة أصبحت تتعاون فيما بينها لتطوير أعمالها وتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها.[2]

على الرغم من اختلاف دوافع وإيديولوجية كل من الجماعات الإرهابي وعصابات الجريمة المنظمة إلا أنهم يتعايشون معا من تبادل الخدمات حيث أنهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، هي الجماعات الإجرامية التي تعتمد هذه الأخيرة على أنشط الابتزاز والتهريب وتجارة المخدرات مثلا تهريب المخدرات، بالنسبة للإرهاب له هدف مزدوج:[3]

[1] منصوري سفيان، المرجع السابق، ص 106.

[2] جدو فؤاد، المرجع السابق، ص 133.

[3] بكشيط خالد، المرجع السابق، ص 227

أ. **الربح بحيث يمكنهم من جمع الأموال اللازمة لأنشطتهم الإرهابية.**

ب. **إغراق مجتمعات العدو المخدرات وجعلها مدمنة وهو سبب كافي لتوريط أفرادهم ومدمنيهم في تهريب**

المخدرات بمعنى آخر مسألة ارتباط الإرهاب بالمخدرات تصبح أكثر وضوحا فبالإضافة إلى كونها مصدرا للدخل فهي آلية في عملهم الإرهابي العالمي.

إن تطابق مصالح الطرفين من حيث حاجة الشبكات المتاجرة بالمخدرات إلى الحماية وتأمين طرق نقلها من جهة، وحاجة الجماعات الإرهابية إلى أموال كافية لتمويل مخططاتها وعملياتها الإرهابية من جهة أخرى.

2. واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

تشهد دول الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، بكل أنواعها وأشكالها: من غسيل الأموال إلى التجار بالأعضاء البشرية إلى تهريب السجائر، خصوصاً في منطقة "ديكال" المالية التي تعد أهم منطقة أو حلقة أساسية للتهريب.

من أخطر الظواهر المتنامية في المنطقة هي التجارة بالأسلحة، ومثل هذه التجار لا ينتشر إلا في بيئة رخوة أمنياً تغيب فيها التغطية الحدودية، خاصة الانكشاف الأمني الذي تعيشه مالي يمثل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة، وما زاد انتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل، خاصة بعد انتهاء الثورة الليبية، ووصول الأسلحة في أيدي جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة.[1]

- **تجارة الأسلحة الخفيفة:**

حسب تقرير الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل عبر إفريقيا سنوياً، تأتي من دول أوربا الوسطى والشرقية، روسيا، الصين، إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن مع إنشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، كما يمكن

[1] نزال بومليك، واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، قراءات إفريقية، 2017 على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com/hom/new، اليوم 07-05-2025، الساعة 21:00.

رصد ظاهرتين ساهمتا بطريقة أو بأخرى في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية في منطقة الساحل الإفريقي:[1]

- انتشار الصراعات المحلية Canflict régionaux والتمرد الداخلي التي تعرفها دول الساحل الإفريقي.
- الانحراف السياسي Declin politique وإنقسام جبهة البوليساريو بالإضافة إلى قرب الصحراء الغربية من موريتانيا ولد مسافة فارغة ساهمت بشكل كبير في تغذية شبكات التهريب وفتح المجال أمام المهاجرين غير الشرعيين.

- **تجارة المخدرات:**

إن دول منطقة الساحل الإفريقي ضعيفة للغاية لمواجهة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، حيث يتم نقل المخدرات من خلال بلدان الساحل عبر موريتانيا مالي والنيجر والمغرب لتصل إلى اسبانيا والشرق الأوسط، وعليه أصبحت المنطقة جذابة جداً للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات أمريكا اللاتينية والمغرب وأفغانستان والمناطق المستهلكة أوربا، أمريكا الشمالية، روسيا، الشرق الأوسط وتقدر المبيعات بـ 60 مليون يورو للطن في أوربا وبـ: 171 مليون دولار في الشرق الأوسط، مثل هذه المبالغ تعتبر قوة مزعزعة للاستقرار خاصة أن هذه المخدرات تمر من خلال البلدان ذات الأجهزة الأمنية الضعيفة، فتصبح غير قادرة على التعامل معها.[2]

من أهم الأسباب التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب لمختلف أنواع المخدرات ما يلي:[3]

---

[1] عادل زقاع و منصوري سفيان، واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 156-157.

[2] بشكيط خالد، المرجع السابق، ص 227.

[3] زقاع عادل، منصوري سفيان، المرجع السابق، ص 161.

- الطبيعة الصحراوي لمنطقة الساحل وشساعتها، التي لا يمكن ضبط ومراقبة حدودها.
- إنتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة.
- قصور الجهاز القضائي وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضه للتلاعب والفساد.

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية تعرف ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد عابر للحدود، زاد انتشار هذه الظاهرة موجات العولمة، لتنتقل من مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية إلى ظاهرة أمنية الأمننة – أصبحت تهدد استقرار دول المصدر والمعبر. شكل ازدياد حجم العنف المتبادل بين الطوارق والجيش لمالي والنيجيري، دافعا لهروب جماعي لآلاف الأشخاص خصوصاً من الطوارق إلى دول الجوار[1]، وباندلاع الصراع في شمال مالي في 2012 بين متمردي العنف وتوسع حالة اللاستقرار في منطق الساحل الإفريقي بفعل أعمال الطوارق والجيش المالي تضاعف عدد الهاربين من مناطق الحرب كيدال ، غاو وتمبكتو.

فالجزائر لوحدها استقبلت حوالي 30 ألف شخص، أما بوركينافاسو استقبلت 38 ألف شخص وإجمالاً قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 195 ألف شخص فروا من المعارك الدائرة في شمال مالي، متجهين إلى موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو والجزائر، هذا شكل عبئاً إضافياً على الدول المستقبلة، وليس هذا فقط فقساوة الظروف البيئية أيضاً كان سبباً للهجرة، كالتصحر الذي أثر على مصادر الرزق للسكان في هذه المناطق ودفعهم للهروب بحثاً عن مناطق لا تصل فيها النزاعات المسلحة، الاضطهاد، والتصحر.[2]

تختلف فئات المهاجرين غير الشرعيين من فئات تبحث عن الاستقرار هذه الفئة تتجه عادة داخل دول القارة الإفريقية، وهناك فئة أخرى تتخذ من دول المغرب العربي محطة عبور، نتاج لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية للمجتمعات الساحلية، زد على ذلك السياسات الخانقة للاتحاد الأوربي للحد من هذه الظاهرة، هذا ما دفع بالعديد من المهاجرين البحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى ضفة آمنة إحدى هذه

[1] ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتدادتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، 11-13.

[2] ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 26.

الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي كتمهيد للدخول إلى أوربا، لكن عدد كبير منهم فشلوا في ذلك ما أدى بهم الاستقرار في دول المغرب العربي مثل تمركزهم في منطقة جنوب الجزائر خاصة بأدرار وتمنراست. وهناك فئة أخرى تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله[1]، هذه الفئة مستغلة من قبل شبكات الجريمة المنظمة وفي أعمال التهريب، بأكثر من 3% أي أكثر من 100 ألف شخص هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية هي:[2]

- الأولى تخص الهجرة نحو غرب إفريقيا خاصة السينغال، نيجيريا، وغامبيا.
- الثانية تخص الهجرة نحو إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ثم الهجرة نحو أوربا وخاصة فرنسا وإيطاليا.
- أخيرا الهجرة نحو أمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

إن متغير الاضطهاد السياسي، وتأثير الانكماش الاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة، ولدت في الكثير من الأحيان دافعاً حقيقياً للهروب، بحثاً عن فرص أخرى أفضل للعيش في أمان واطمئنان.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية

يعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، ويمكن حصر أهم أسباب الإرهاب الاقتصادية للإرهاب في شقين، الشق الأول يتضمن الأسباب الاقتصادية الداخلية، والشق الثاني يتضمن الأسباب الاقتصادية الخارجية، ومن أهم الأسباب الاقتصادية الداخلية ما يلي: غياب العدالة التوزيعية داخل المجتمع مما يخلق أزمة توزيع داخل الدولة، واستشراء الفساد الإداري والمالي، وعجز الدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج بما يصل بالمجتمع لأن يعيش تحت خط الفقر ، وإخفاق البرامج التنموية، وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي، أما عن الأسباب الاقتصادية الخارجية للإرهاب، فتتمثل فيما يلي: الرغبة الجامحة لدى الدول الرأسمالية الكبرى في الهيمنة والسيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية المتوفرة في مناطق العالم الثالث في إطار الصراع على الموارد والنزعة الشديدة نحو السيطرة على القرار الاقتصادي الاستراتيجي في العالم، بحيث

[1] منصوري سفيان، المرجع السابق، ص 124.

[2] زقاع عادل ومنصوري سفيان، المرجع السابق، ص 163.

أصبح الاقتصاد هو المحرك الحقيقي للتفاعلات العالمية، وبخاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية، ويأتي الإرهاب الاقتصادي في إطار السعي الحثيث من قبل الدول الكبرى نحو اقتسام أسواق دول العالم الثالث، وجعلها أسواق استهلاكية فقط.[1]

تتميز دول الساحل الإفريقي بالوهن الاقتصادي لعدم قدرتها على أداء وظائفها، وذلك بسبب تبلور ما يسميه البعض " الدولة العصابة " التي تشكلت بعد الاستقلال، واستنزفت بالتحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات موارد القارة، الأمر الذي أوقعها في أزمة ديون خارجية وصلت إلى أكثر من 300 مليار دولار، ثم جاءت برامج الإصلاح لتزيد من أزمات القارة، كما أن الفساد والديون والبطالة وغياب الأمن الغذائي والأمراض الوبائية فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعر فها منطقة الساحل الإفريقي. وتتسم البنية الاقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي بتمحورها حول التصدير، حيث تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية مثل السلع الزراعية والمعدنية والطاقوية، وعلى استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية، لذلك فإن القطاعات التصديرية في معظم هذه الدول يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات، ولذلك تعتبر اقتصادياتها شديدة الانكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية. وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات أغلب دول الساحل الإفريقي، كما أدى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الإفريقية، ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخول الحقيقية، بالإضافة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية لا تتعدى 11% بين سنوات2007 و2011 بالنظر إلى أنها تنتج نفس السلع، وعدم وجود تنوع في المنتجات، لذلك اضطرت دول إفريقية كثيرة منها دول الساحل الإفريقي إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات مما أدخلها في أزمة ديون خارجية أدت بدو رها إلى أزمات اجتماعية واقتصادية عنيفة تحول دون تحقيق التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي[2].

---

[1] أحمد جلال محمود عبده، المرجع السابق، ص 165.

[2] وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،2014، ص 141-142

المبحث الرابع: العوامل الجيوسياسية والدولية وتأثيرها على ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: الحدود المفتوحة وضعف الرقابة الأمنية

تُعدّ منطقة الساحل الأفريقي، الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية تعقيداً في العالم بسبب الحدود المفتوحة والهشاشة الأمنية التي تميزها. تشمل هذه المنطقة دولاً مثل السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، السودان، ونيجيريا، وتتميز بحدود طويلة تمتد لأكثر من 6343 كيلومتراً، مما يجعلها عرضة للتحديات الأمنية الناجمة عن ضعف الرقابة الحدودية [1].هذه الحدود المفتوحة، إلى جانب الطبيعة الصحراوية الشاسعة، تجعل من الصعب على الدول المعنية فرض سيطرة فعالة، مما يؤدي إلى تفاقم التهديدات الأمنية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة والمخدرات.

1. هشاشة الرقابة الحدودية والتحديات الجغرافية تُعاني دول الساحل من ضعف القدرات المؤسسية واللوجستية لمراقبة حدودها الشاسعة. الطبيعة الصحراوية للمنطقة، مع جبالها الوعرة مثل جبال أدغاغ أفوغارس في مالي وأكادس إير في النيجر، تجعل من الصعب تطبيق رقابة أمنية فعالة [2].هذه الجغرافيا الصعبة تُسهّل على الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية إيجاد ملاذات آمنة، حيث يصعب تعقبها أو السيطرة عليها. على سبيل المثال، يُعتبر المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو نقطة ساخنة لنشاط تنظيم الدولة، الذي يسيطر على مناطق مثل مدينة تيديرميني في شرق مالي[3].
2. ضعف البنية التحتية الأمنية تُعاني معظم دول الساحل من نقص حاد في البنية التحتية الأمنية، بما في ذلك قلة التدريب والمعدات للقوات الأمنية. هذا الضعف يُعيق قدرة هذه الدول على مواجهة التهديدات

[1] علي جمعة العبيدي، "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، "ترك برس، 14 أكتوبر 2024، ص1.

[2] الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، ص 2.

3 الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء، الجزيرة نت، 13 أغسطس 2023، ص 2

الأمنية المتزايدة، مثل هجمات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة [1].على سبيل المثال، أظهرت التدريبات العسكرية لقوات الساحل الخماسية (G5) نقصاً في التنسيق والتكيف مع جغرافيا الميدان، مما يُعقّد جهود مكافحة الإرهاب [2].كما أن قلة الموارد المالية تُفاقم هذه المشكلة، حيث تعتمد دول المنطقة على الدعم الخارجي لتمويل عملياتها الأمنية، مما يُعرّضها لتأثيرات التدخلات الأجنبية[3]

3. تأثير التدخلات الخارجية تلعب القوى الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في المشهد الأمني لمنطقة الساحل، سواء من خلال التدخل العسكري المباشر أو تقديم الدعم اللوجستي والتدريبي. على الرغم من أن هذه التدخلات قد تساهم في تعزيز الأمن في بعض الحالات، إلا أنها غالباً ما تُعقّد الوضع بسبب تعارض المصالح السياسية والاقتصادية 7.على سبيل المثال، عملية برخان الفرنسية، التي بدأت لمواجهة الإرهاب في المنطقة، واجهت انتقادات بسبب ضعف أدائها وزيادة العنف منذ انطلاقها، مما دفع البعض إلى اتهام فرنسا بالتواطؤ أو عدم الكفاءة 8.كما أن سقوط نظام القذافي في ليبيا عام 2011 خلّف فراغاً أمنياً كبيراً، ساهم في انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة في المنطقة9.
4. الجريمة المنظمة والإرهاب تُشكل الحدود المفتوحة في الساحل بيئة مثالية لانتشار الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية. تُشير التقديرات إلى وجود حوالي 80 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف في المنطقة، مما يُغذي الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية 10. كما أن تحالفات هذه الجماعات مع شبكات الجريمة المنظمة يُعزز من قدرتها على التمويل والتوسع، مما يُفاقم من عدم الاستقرار في المنطقة 11.على سبيل المثال، تُعتبر منطقة الساحل ملاذاً آمناً لتنظيمات

[1] علي جمعة العبيدي، "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، "ترك برس، ص 3

[2] قوة الساحل: تحديات الأمن وهواجس السياسة والتمويل، "الجزيرة نت، 30 مايو 2018، ص 1 .

[3] علي جمعة العبيدي، "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، "ترك برس، ص 3.

مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة، التي تستغل ضعف الرقابة الحدودية لتنفيذ عملياته[1].

5. التحديات الاجتماعية والاقتصادية تُساهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، البطالة، وغياب البنية التحتية الأساسية، في تفاقم الوضع الأمني في الساحل. أقلية الطوارق، على سبيل المثال، تُعاني من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعلها عرضة للانضمام إلى الجماعات المسلحة أو دعم المطالب الانفصالية، هذا الوضع يُعقّد جهود الدول في فرض السيطرة على أراضيها، حيث تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوفير الأمن والتنمية في المناطق النائية .كما أن ضعف الانتماء الوطني والصراعات الإثنية تُعزز من حالة عدم الاستقرار، مما يجعل الحدود المفتوحة نقطة ضعف استراتيجية[2].

المطلب الثاني: تأثير التنافس الجيوسياسي (فرنسا، الولايات المتحدة)

تجسد دول منطقة الساحل الأفريقي رقعة جغرافية ملائمة لتفسير معادلات التنافس والصراع الحاصل بين قوى المجتمع الدولي و حتى القاري الأفريقي. بحيث تعتبر دول هته المنطقة أحد أبرز جبهات الصراع المصلحي الدولي في أفريقيا وأحد أهم جبهات التنافس الدولي في ظل تحديد معالم جبهات الصراع الدولي في المناطق المتبقية عبر العالم.

الفرع الأول: تأثير التنافس الجيوسياسي الفرنسي

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول من التسعينات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال، إذا ما قورنت بالدولة الاستعمارية الأخرى، مثل بريطانيا وايطاليا والبرتغال تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الإفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها في بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر في

[1] قصار الليل جلال ولقريعي هشام، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة الاقتصاد والقانون، 2018، ص 228.

[2] علي جمعة العبيدي، "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، "ترك برس، ص 4

السياسة العالمية، لاسيما في ظل الحرب الباردة بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق غير أن المتتبع للسياسة الفرنسية الإفريقية، يلاحظ أن ثمة تطورات[1]

جدت في التسعينات وتهدد صلابة النفوذ الفرنسي في القارة، ولهذه التطورات أسباب عديدة بعضها جاء نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات في الظروف المحلية الإفريقية، والبعض الآخر جاء مواكبا لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفي إطار المتغيرات الدولية[2]. يلاحظ أن أهم الظواهر التي تعرقل استمرارية التأثير الفرنسي القوى في القارة هي الثقل الأمريكي المتصاعد في كثير من الدول الإفريقية، ومنها دول فرانكفونية، ثم انتشار الإسلام السياسي في أنحاء مختلفة من القارة. وعليه سنتطرق إلى المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية:[3]

1. المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية:

حددت المصالح الفرنسية أسس وآليات السياسة التي نفذتها فرنسا في أفريقيا حتى التسعينات وقد تشعبت هذه المصالح حتى غطت ثلاثة مجالات أساسية هي المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية.

- **المصالح الاقتصادية:**

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها، لقدرنا قيمة دول الجنوب بالنسبة إليها غير أن فرنسا أدركت بعد الحرب العالمية الثانية، أن المنافسة بين الولايات المتحدة

[1] طاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المتطلبات و الأسس، مذكرة الماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 43.

[2] رسولي أسماء، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوي الكبرى بعد أحداث 11سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه ،علوم سياسية،تخصص علاقات دولية،2018، ص 65

[3] دندن عبد القادر، خطر التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، سياسات عربية، أفريل .2014، ص 66.

والاتحاد السوفييتي ستزداد حدة، وسيكون مجالها الرئيسي هو أوروبا واسيا والشرق الأوسط، ومن ثم أصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي وبعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الإفريقية ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية من القارة، قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى:

مكونة من المستعمرات فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات الفرنسية، ونذكر على سبيل المثال السنغال، الكوت ديفوار، الجابون، الكاميرون.

- المجموعة الثانية:

فكانت تتكون من دول أفقر ولكنها واعدة بالنسبة لمواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية موقعها الاستراتيجي، ونذكر على سبيل المثال تشاد، موريتانيا، أفريقيا الوسطى.[1]

- المجموعة الثالثة:

فتكونت من الدول الإفريقية التي كانت قد ابتعدت بنظمها الاقتصادية والسياسية عن دائرة الدول الغربية، وقد تناقصت الاستثمارات فيها، حتى بلغت الحد الأدنى لها في الثمانينات، ونذكر منها بنين ومدغشقر.

- المجموعة الأخيرة:

فكانت الدول الإفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام للسيادة الفرنسية والتي تضم أرضها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفة وقد نفذت إليها فرنسا تدريجيا منتهزة فرصة إما وحدة اللغة التي تجمع فرنسا بالمستعمرات البلجيكية السابقة وإما ضعف الدولة المستعمرة القديمة كبلجيكا وبريطانيا والبرتغال. ونذكر على سبيل المثال: الكونجو الديمقراطية (زائير سابقا) رواندا، بوروندي، أنجوال، موزمبيق، كينيا، زيمبابوي، نيجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا، سيراليون، وجنوب إفريقيا وتأسيسا على هذه السياسة، اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة. غير أن المنافسة الدولية بين العملاقين قد اتجهت نتيجة لتغير الظروف الدولية نحو الجنوب ساعية لكسب مناطق نفوذ

[1] حمدي عبد الرحمان، إنقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الموقع الإلكتروني/ar/com.futureuae://https .AE/mainpage/item ، اليوم 07-05-2025، الساعة 23:31

جديدة في عمق القارة الإفريقية، وقد تصاعدت هذه المنافسة بين الدولتين العظميين في السبعينات والثمانينات مما حمل الحكومات الفرنسية عبء الدخول طرفا ثالثا في هذه اللعبة الدولية بحيث تحافظ على التوازن الدولي لصالح الكتلة الغربية[1].

- **المصالح الإستراتيجية:**

تركزت المصالح الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا في العناصر التالية:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، كالهيدروكربير واليورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلى المخزون العالمي.
- السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثال تعطى القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي والتجاري وذلك لقربه للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.
- شكل التسلل السوفييتى إلى القارة الإفريقية في السبعينات والثمانينات، خطر على مصالح المعسكر الغربي وبخاصة فرنسا ومن ثم كان هدف فرنسا في تلك الحقبة هو منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة، أو على أقل تقدير الحد من انتشاره فلما انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفيتي، أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا.[2]

- **المصالح السياسية والدبلوماسية:**

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدراتها على السيطرة على شعوبها، ويؤدى هذا

[1] حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق

[2] زكرياء مغني، الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في إفريقيا منطقة الساحل – أنموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022–2023، ص 174.

الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة. على المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الأفريقية، مساندة دبلوماسية أفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه ، تصبح الدولة قوة سياسية كبرى، حينما تصل إلى التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها في القارة الأفريقية ومن ثم نستطيع أن ندرك خطورة التهديد الأمريكي الجديد على المصالح الفرنسية، ومحاولات فرنسا الدءوبة للتمسك بما تبقى لها من نفوذ في القارة، وحرصها على الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في أفريقيا[1].

الفرع الثاني: تأثير التنافس الجيوسياسي للولايات المتحدة

الشك في أن التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولويتهم القومية.

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة، وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأ التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الأفريقية.[2]

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسئولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين وهما:[3]

---

[1] زكرياء مغني، المرجع السابق، ص 175.

[2] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 109.

[3] نفس المرجع، ص 109

- الهدف الأول: ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي:

1. تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية.
2. دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.
3. العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

- الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية وعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة.

أ. **من الناحية الاقتصادية:**

تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا.

واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام 1998 ، حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار"التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة.[1]

[1] الشيماء علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 133 ،1998، ص194.

ب. من الناحية السياسية:

ترفع الولايات المتحدة مبدأي :الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقى في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا.[1] لتنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادرات أهمها: [2]

- **مبادرة عبر الساحل:**

هي مبادرة أمريكية تدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تندرج في إطار إستراتيجيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 2001 هذه الأحداث أدت إلى انهيار نظرية الأمن القومي الأمريكي على يد عدو غير تقليدي (تنظيم القاعدةà وهو ما أدى إلى إعطاء قوة دفع لنظرية الجمهوريين التي تقوم على أن أمن المواطن الأمريكي لم يعد مرتبطا بالداخل فقط، وإنما بمناطق مختلفة من أرجاء العالم قد يأتي منها الخطر، ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري عبر توجه ضربات وقائية في مناطق العالم إلى خطر يهدد الأمن الأمريكي بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي.

- **مبادرة محاربة الإرهاب في الصحراء:**

تدخل هذه المبادرة في إطار تطوير الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها الشاملة في مكافحة الإرهاب، وقد جاءت لتطوير المبادرة السابقة مبادرة عبر الساحل وهي برنامج تابع للولايات المتحدة الأمريكية وضع سنة 2005 يجمع بين هذه الأخيرة وتسعة دول إفريقية هي التشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، والسنغال

[1] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 110

[2] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص ص 198-203.

والمغرب، وتونس، والجزائر ونيجيريا وهو يعني توسيع مبادرة عبر الساحل من أربعة دول إلى تسعة دول بهدف تقاسم المعلومات بما فيها معلومات التخطيط العملياتي بين مختلف الدول لمواجهة المنظمات الإرهابية[1] .

- **القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا(تأسيس قاعدة الأفريكوم):**

لقد قررت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج ولكر بوش إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا في نهاية سنة 2006، وقد أعلنت رسميا عن تأسيسها في 6 فيفري 2007، في حين بدأ العمل الفعلي لها في 1 أكتوبر 2008، واختيرت مدينة شتوتغارت الألمانية مقرا لها، وجيبوتي مركزا للعمل التنسيقي الإفريقي من خلال هيئة التنسيق التي تشرف على العمليات العسكرية الكبرى في المنطقة، ويبلغ قوامها ألف عنصر بين عسكري ومدني، ورصد لها البنتاغون ميزانية سنوية قدرها 250 مليون دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتصريح السفيرة" فيكيي هادلستون "ومساعدة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدفاع والشؤون الإفريقية أن قاعدة أفريكوم أنشئت على أساس مهام محددة منها تعزيز القدرات العسكرية لبلدان إفريقيا لمواجهة الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات، والسلاح والهجرة السرية، والمشاركة الغير مباشرة في عمليات مكافحة الإرهاب وذلك من خلال التنسيق الأمني بين عدد من الدول الإفريقية[2].

المطلب الثالث، الأزمات الإقليمية (ليبيا، نيجريا، تشاد) ودورها في توسع الإرهاب

تعُد الأزمات الإقليمية في ليبيا ونيجيريا وتشاد من أبرز العوامل التي ساهمت في توسع وانتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، حيث تتداخل هذه الأزمات مع ضعف مؤسسات الدولة، والهشاشة الأمنية، والتوترات العرقية، مما يُشكِّل بيئة خصبة لنمو الجماعات المتطرفة.

الفرع الأول: أزمة ليبيا

منذ اندلاع الأزمة السياسية في ليبيا في عام 2011، تعيش البلاد في دائرة مغلقة من الفوضى السياسية والانقسامات الأمنية، مما جعلها أرضًا خصبة للتنظيمات الإرهابية التي وجدت في الفراغ السياسي بيئة مثالية

[1] الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا – آفاق التعاون في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية . ملف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الموقع الإلكتروني /www.europarabct.com، اليوم 06-05-2025، الساعة 11:57.

[2] تحركات مناوئة حدود عودة داعش إلى دول المغرب العربي ، تقديرات المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 ماي 2024، ص 4.

إلى اتخاذ ليبيا مقراً لها، واتخاذها كنقطة انطلاق لتنفيذ عملياتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أم باتجاه دول الجوار في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، ولا تزال حالة الفراغ السياسي والأمني التي تعاني منهما ليبيا حتى الآن دافعاً رئيسياً لبعض التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش للتخطيط لتصعيد أنشطتها هناك.

ومع صدور تقرير مؤشر الإرهاب العالمي 2025، احتلت ليبيا المرتبة (53)عالميًا، فيما أظهر التقرير أن البلاد ما زالت بيئة غير مستقرة للإرهاب، حيث تشهد مناطق الجنوب نشاطًا متزايدًا للجماعات المتطرفة مما يعكس واقعًا أمنيًا هشًا رغم المحاولات المتكررة لاحتواء خطر الإرهاب، هذا واستمرت الجماعات الجهادية في ليبيا، في مواجهة العديد من التحديات في أعقاب الضربات المتتالية ضد مواقعها ، وخاصة في منطقة فزان الواقعة في أقصى الجنوب، حيث لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة نشطين ، وإن كان حجمهما قد انخفض بشكل كبير مقارنة بالعقد الماضي.[1]

حيث استغل تنظيم داعش المأزق السياسي والاقتصادي في جنوب ليبيا، واستمر في التعاون مع العناصر القبلية المتورطة في التهريب والتجارة غير المشروعة ؛ ويُعد هذا التعاون عنصرًا حيويًا في تمويل الجماعة ويخلق الظروف لعمليات تجنيد جديدة.

على رغم من مرحلة الانتقالية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة في ليبيا والتوقيع على اتفاق السلام في مالي ، لا تزال الأوضاع الأمنية في البلدين تشكل خطرا على الاستقرار الإقليمي ، ولا تزال ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل الإفريقي، بما فيها تلك التي يزعم أن لها علاقات بتنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وتعتبر كلا من الجزائر وتونس منطقة العبور لكميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة على طول حدودهما الوطنية مع ليبيا وتعترضان قوافل الإرهابيين المحملين بالأسلحة، مما يشكل مصدرا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.[2]

---

[1] تحركات مناوئة حدود عودة داعش إلى دول المغرب العربي ، تقديرات المستقبل، المرجع السابق، ص 6.

[2] إدريس عطية ،الإرهاب في إفريقيا :دراسة في ظاهرة واليات مواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر3 ،2011ص176.

نظرا ما تشهده ليبيا من انفلات أمني وانهيار مؤسسات الدولة وتنامي حدة انتشار السلاح والتطرف الديني وتجارة المخدرات، ونشوب حرب أهلية، كل هذه الأزمات الداخلية عززت من وجود جماعة أنصار الشريعة في منطقة شرق ليبيا ، ولاسيما في مدينتي درنة وبنغازي، إذ تم تنفيذ عديد من عمليات انفجارية واغتيال العديد من الأفراد والقوات الأمن الوطني وغيرهم من الموظفين المؤسسات الدولة.

كما هيأت ضعف مراقبة الحدود الوطنية والهياكل الضعيفة للدولة في جنوب ليبيا بيئة مؤاتية لزيادة وجود الجماعات الإرهابية و واتساع أنشطتها في منطقة الساحل الإفريقي علاوة على ذلك فإنها تتسبب في انتقال عدم الاستقرار مباشرة إلى المناطق المجاورة.[1]

استمر الهجمات الإرهابية في الاتجاه التصاعدي في يناير عام 2015، من قبل الأعضاء تنظيم «الدولة الإسلامية»، والاستفادة الجماعات الإرهابية من عدم الاستقرار في البلاد وعدم وجود حكومة موحدة. كما تمكنت «الدولة الإسلامية في مقاطعة طرابلس» من تنفيذ العملية الهجوم على فندق كورنثيا في طرابلس ونجم عن هذه الحادثة خسائر في الأرواح بين مدنيين الليبيين والأجانب. وكان هدف من وراء هذا الهجوم هو انتقام لأبو أنس الليبي الذي اعتقل من قبل القوات الخاصة الأمريكية عام2013، يعتبر هذا الشخص من أحد عناصر مهمين في القاعدة، واتهم بالتورط في تفجيرات عام 1998 التي وقعت في سفارات الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا التي قتل فيها 224 شخصا. هناك تخوف من قبل المحللين السياسيين أن الوضع الأمني في ليبيا غير مستقرة يمكن أن يزيد من تعقيد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تصعيد أنشطة المتمردين في مناطق الصحراوية خاصة في (موريتانيا ،مالي النيجر) .

إلا أن أكبر خطر يواجه هذه الحكومات داخل حدودها الوطنية هي عودة المجموعات العرقية الرحل، الذين قاتلوا إلى جانب الرئيس السابق لليبيا «معمر القذافي» إلى أوطانهم أصلية الذين أنظموا إلى منظمة الدولة الإسلامية ، والجماعة بوكو حرام والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والى الجماعات المتمردة . نظرا لتصعيد التهديدات الأمنية في ليبيا مثل الإرهاب وأعمال المرتزقة وقطع الطريق، أكد الرئيس النيجيري مامادو تانجي مخاوفه بقوله : الأزمة الليبية ساهمت في تعقيد التهديدات عابرة للحدود التي تواجها الدول المنطقة فنحن

[1] كامل حياة ، التنسيق الأمني ضروري بدول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا،الشعب، ع15072، 29 ديسمبر 2009، ص02

نتعرض بالفعل لخطر الأصولي، إلى خطر المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة ... أما اليوم فقد ارتفع كل هذه المشاكل. لأنه قد تم نهب مخازن للسلاح في ليبيا وهذه الأسلحة تم نشرها في جميع أنحاء المنطقة. ونخشى أنه قد يكون هناك انهيار للدولة الليبية وهذا بيان صف الانفلات الأمني في منطقة بعد سقوط النظام القذافي في ليبيا لتعم الفوضى في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: أزمة نيجيريا

كان مصدر الخطر رئيسي على استقرار الأمن والسياسية للدولة النيجر يأتي من حركات الطوارق، وليس من الجماعات الإرهابية، كما هو متعارف عليه أن القبيلة الطوارق تعرضت لتهميش من قبل النخب السياسية، مما دفعها لتمرد ضد النظام الحاكم، فلجأ الرئيس «مامادو تانجا لاستخدام القوة العسكرية من أجل احتواء الحراك الطارقي وحفاظ على استقرار الأمن الداخلي للدولة.

و بعد أن ظهرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الصحراء الكبر، شهدت النيجر الأعمال الإرهابية بدأ من وقوع عملية اختطاف اثنين من الرعايا الكنديين عام 2008 ، وتم إفراج عنهم بعد مرور أربعة أشهر من اختطافهم ، افتتحت عملية أخذ الرهائن المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية وازداد الوضع تأزم في النيجر خلال عامين 2009-2010م حيث عزم مامادوا تانجا على البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته إلا أن المؤسسة العسكرية تمكنت من استيلاء على مقاليد السلطة في فيفري2010 وعينت محمد داندا لقيادة حكومة انتقالية الذي تعهد بإعادة بناء مؤسسات الديمقراطية. استغلت الجماعة الإرهابية الفراغ السياسي وانفلات الأمني داخل حدود الوطنية لدولة النيجر ، بتنفيذها لعملية اختطاف المواطن الفرنسي في شمال النيجر في أفريل 2010 ، فدخلت وحدات الجيش النيجيري في اشتباكات مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2]

الفرع الثالث: أزمة التشاد

---

[1] تقرير الأمين العام، عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن،2014، ص 02.

[2] تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، المرجع السابق، ص 3.

في منطقة حوض بحيرة تشاد ، كثفت جماعة بوكو حرام الإرهابية عملياتها الإجرامية ، في الكاميرون، وتشاد والنيجر، في الشمال الشرقي من نيجيريا ، نتج عن هذه الحوادث تشريد ما يزيد عن 2,1 مليون شخص الداخل نيجيريا ، ولجوء حوالي 200000 شخص إلى الكاميرون وتشاد والنيجر، وارتكبت هذه الجماعة الإرهابية انتهاكات في حق الشعب إذ عرضت حياتهم للخطر (التفجير الانتحاري، وتدمير الممتلكات الشعب)، كما قامت الجماعة بوكو حرام المتمردة بأسر ما لا يقل عن 23000 طفل في منطقة الشمال الشرق نيجيريا. ونظرا لتصاعد الأعمال الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد أنشأت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المكونة من 8700 جندي لمراقبة الحدود بين الدول الأعضاء و التصدي للهجمات الإرهابية وقبض على المجرمين وإخضاعهم للمحاسبة، وتم تنفيذ هذه العملية ضد جماعة بوكو حرام المتمردة.[1]

[1] غربي محمد و مزارة زهيرة، سياسة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بين ضرورة تفعيل تعاون الإقليمي وتحقيق التنمية، مجلة أكاديميا، العدد الخامس، جامعة الشلف، جوان 2016، ص 184-185.

الفصل الثاني:

آليات مواجهة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي: استراتيجيات وتحديا

تمهيد:

تواجه دول الساحل الإفريقي تحديات مركَّبة تُعقِّد جهود مكافحة الإرهاب، من بينها: هشاشة المؤسسات الأمنية والقضائية، ضعف الحوكمة، الفقر المدقع، التهميش الاجتماعي، والتغيرات المناخية التي تؤثِّر على سُبُل العيش وتُسهِم في تفاقم الأوضاع الأمنية .

استجابةً لهذه التحديات، تبنَّت دول الساحل الإفريقي استراتيجيات متعددة لمواجهة الإرهاب، شملت: تشكيل تحالفات عسكرية مثل قوة الساحل المشتركة(G5) ، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف .

مع ذلك، لا تزال هذه الجهود تواجه صعوبات كبيرة، منها: نقص التمويل، ضعف التنسيق بين الدول، التدخلات الأجنبية المتباينة، وغياب استراتيجيات شاملة تُوازِن بين الأبعاد الأمنية والتنموية .

لذا، فإن مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي تتطلب تبنِّي مقاربات متكاملة تُعزِّز من قدرات الدول على فرض سيادتها، وتُعالج جذور الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.

المبحث الأول: الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: العمليات العسكرية الوطنية والإقليميةG5 Sahel ، برخان، MINUSMA

جرت عملية برخان، والتي أطلقها الجيش الفرنسي بتاريخ 1 أغسطس/آب 2014 في سياق جيوسياسي غير مستقر، وهذا في قطاعات جغرافية مهمة من منطقة الساحل والصحراء والتي كانت ولا تزال مسرحا لديناميكية الكثير من المجموعات الإرهابية المسلحة.[1] وهو ما يهدد بشكل مستمر دول وشعوب المنطقة معا، هذا إلى جانب المصالح الفرنسية. ومن أجل تفادي تنامي بؤر الإرهاب وكذا إقامة ما يزعم أنه خلافة إسلامية في القارة الإفريقية، قررت فرنسا أقلمة عملية برخان، مستفيدة في ذلك من نفس الإمكانات المتاحة سابقً ها ا لعملية "سرفال" في مالي؛ ساعية من وراء ذلك نحو تعزيز تعاون العسكري مع مجموعة دول الساحل الخمسة (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر).

منذ انطلاق عملية برخان، أعادت الجماعات الإرهابية تجميع وتنظيم نفسها، بالإضافة إلى توسيع منطقة عملها إلى غاية وسط مالي، مستمرين في شكل تصاعدي في التقدم وكسب الأرض وهو ما يبدو أكثر من واضح من خلال سلسلة الهجمات المتكررة في الجنوب المالي. في الوقت الذي ينفذ فيه رجال برخان ضربات محدودة بين الفينة والأخرى من أجل تهدئة حماسة منتقديها، بعد مضي أكثر من ست سنوات من بداية عملية برخان، أضحت الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في الساحل محل تشكيك وانتقادات في الأوساط الرسمية لدول الساحل عموما ومالي على وجه الخصوص.[2]

بصرف النظر عن بعض النجاحات العرضية لعملية برخان، فإن الكثير من متتبعي التطورات الأمنية في منطقة الساحل يعتبرها فاشلة. وهذا لكون الإستراتيجية التي تستند إليها أساسا والتي تعتمد وبشكل مفرط على الجانب العسكري، لم تتمكن من إيقاف سيل عمليات انتشار القوات الجهادية السلفية والجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، سواء كان ذلك في مالي أو بوركينا فاسو أو النيجر أو حتى كوت ديفوار.

---

[1] Fiifi Edu-Aff ul, Dr Andrew E. Yaw Tchie, Festus Kofi Aubyn, Dr Ousmane Aly Diallo, Mariana Llorens Zabala, Shifting from External Dependency Remodelling the G5 Sahel Joint Force for the Future, Norwegian Institute of International Affairs, EPON series editor,2022 ;p10

[2] نسيم بلهول، برخان والإستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل :بين الخيبة العملياتية والمراجعات السياسية، ورقات تحليلية، موقع الجزيرة الرسمي، قطر، 15 فيفري 2021، ص 2.

المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التمويل والتجنيد الإرهابي

لعبت هيئة الأمم المتحدة دورًا هاما في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وبرزت جهودها من خلال الاتفاقيات والقرارات الصادرة عنها، فقد تمّت المصادقة على عدة اتفاقيات فيما يخص مكافحة الإرهاب منذ سنة 1963 وكذا على عدة بروتوكولات.[1]

ومن بين أهم قراراتها: القرار 1904 الصادر عن مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للأشخاص و الجماعات و الكيانات الإرهابية. بالنسبة للائحة الأممية 1904 المجرّمة لدفع الفدية للإرهابيين فقد كانت الجزائر المبادرة لإعدادها، ومن الناحية القانونية والنظرية تُعدّ هذه اللائحة إنجازا قانونيا هاما على المستوى الدولي وآلية قانونية فعّالة لو تم تطبيقها والالتزام بها و لكن يكشف الواقع بأن الاختصاص الدّولي هو بين الانتقائية والمعيارية.

ففي الوقت الذي صوّت فيه مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1904 في 2009 وقعت انتهاكات لهذا القرار من طرفالدول الأوروبية بشكل خاص اسبانيا و فرنسا، حيث دفعت الحكومة الإسبانية مبلغ ملايين أورو في 22 أوت ،2010، مقابل تحرير رهائنها المحتجزين في الساحل الإفريقي، والذين تم اختطافهم في 29 نوفمبر 2009 من قبل عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. انتقدت الحكومة الفرنسية نظيرتها الإسبانية، ولكنّها هي الأخرى خرقت القانون وخرقت القرار 1904 من خلال قيامها بالضغط على الحكومة المالية استجابة لتنظيم القاعدة في الساحل لتحرير رهينة فرنسية محتجزة لديهم مقابل إطلاق سراح إرهابيين مقبوض عليهم وهم في سجن مالي.

وفي إطار تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، تمّ إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011، وتمّ تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا. [2]

وتتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ويتكوّن المنتدى من لجنة تنسيقية مركزية ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية مناصفة مع تركيا في المراحل الأولى وتبرز هنا

[1] حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي .... المآلات والتحديات، منتديات نظرة جزائرية، الموقع الإلكتروني http algerian – vision ://: com.، اليوم 2025/05/27، الساعة 19:15

[2] حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي .... المآلات والتحديات، المرجع السابق

النظرية الواقعية في المجال الأمني لتوضح بأنّ المصلحة هي محرك أساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولية، كما يرى التقرير الاستشرافي بأنّ احتمال زوال الإرهاب في حدود 2025 أمر مستبعد.[1]

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

تعاني المنطقة منذ عقود عدة، من تزايد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، بسبب عوامل عدة أبرزها ندرة الأنشطة البديلة التي تحقق لسكانها دخلاً كافيا، ما دفع هؤلاء للانخراط في منظمات إجرامية تمارس الأعمال غير الشرعية على رأسها تجارة الأسلحة والمخدرات وتهريب البشر، ويواجه الساحل الإفريقي العديد من التهديدات التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن وتنمية بلدان المنطقة، وتتمثل هذه المشاكل الأمنية فيما يلي:

1. التنظيمات الإرهابية

أصبحت ظاهرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أهم الانشغالات التي يعنى به المجتمع الدولي كون أنّ هذه الظاهرة أصبحت عبارة عن تهديد عابر للحدود يمس أمن واستقرار كل النظام الدولي، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلّح على الساحة الدولية.

من بين الأسباب والعوامل التي ساهمت في تنامي الإرهاب على الصعيد الداخلي والخارجي في منطقة الساحل الإفريقي نجد التخلف الناتج عن سياسات اقتصادية لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي للدولة، أضف إلى ذلك الفجوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء، ما يتسبّب في إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، إلى جانب انتشار البطالة بشكل واسع، والتوزيع غير العادل للثروة بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية أضف إلى ذلك الفساد الإداري والحكومي الذي يتسبّب في أزمات اقتصادية من تضخّم وكساد، كذا إبرام صفقات بطريقة غير قانونية مع رجال الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعليه فالمعادلة واضحة التسلطية + الجهل + الفقر + الإقصاء والتهميش = بيئة خصبة لانتشار ظاهرة الإرهاب.[2]

[1] حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي .... المآلات والتحديات، المرجع السابق

[2] سيدهم ليلى، دراسة إشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ديسمبر 2018، ص 25

كما أن العوامل الخارجية تساهم في ظاهرة الإرهاب، بل تساعد على تغذيتها الأمر الذي يؤدي إلى حرب أو صراع، فالعوامل الخارجية لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية، كالاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية لدول الساحل نتيجة تبعية الأنظمة الحاكمة في تلك الدول لمراكز صنع القرار الخارجية، حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، حيث أنّ التطور اللامتكافئ بين الدول الكبرى والدول المتخلفة ينتج عنه ظاهرة التبعية الناتجة عن سيطرة القوى الدولية ما يؤدي إلى التمرّد على الواقع المعيشي نتيجة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وعليه فانّ كل الأعمال المعادية للدولة تعبّر عن حالة الرفض للتسلط الداخلي، وللاستغلال والتبعية على المستوى الدولي، من خلال السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار ما يسمى بالتكييف الهيكلي والمشروطية.[1]

أما فيما يخص واقع التهديد الارهابي في منطلقة الساحل فقد بدأت ملامحه مع ميلاد ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وهذا ما جعل القوى الدولية تهتم بالمنطقة، غير أنّه هناك تداخل بين قضايا الطاقة من جهة وقضايا الأمن من جهة أخرى خصوصا مع تكثيف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

لنشاطاته في منطقة الساحل الإفريقي خاصة عمليات الاختطاف ضد الأجانب في كل من مالي والنيجر، هذا ما يفسر أسباب تعزيز النفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة خوفا من أن تتحوّل إفريقيا الشمالية ومنطقة جنوب الصحراء إلى منطقة حاضنة للإرهاب، إلا أنّه هناك نوع من الإبهام حول طبيعة الأطراف والفواعل الحقيقية التي تقف وراء هذا التنظيم الإرهابي والتي لها مصلحة في استمرار حالة اللااستقرار في منطقة الساحل.[2]

2. الجريمة المنظمة :

بعد مرحلة الاستقلال عرفت دول منطقة الساحل أزمات اقتصادية عديدة نتيجة صدمات عرقية واثنية بسبب فشل نموذج الدولة الوطنية في تسيير وإدارة الأزمات والتوزيع غير عادل للثروات الأمر الذي تسبّب في انقلابات

[1] Messaoud Fenouche, Lotfi Touati, Karima Benhadj, sous la direction de Hocine - Le terrorisme et ses liens avec le trafic de drogue en Afrique "Boukhara, Subsaharienne », Etudes stratégiques, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques, 2012, P.41.

[2] Mehdi Taje, « les Enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain : grille d'analyse », Tribune Libre, N°08, centre français de recherche sur le renseignement, CF2R, juin 2010, P.03.

عسكرية في مالي والنيجر والعديد من الدول الساحلية، إلى جانب التنافس الإيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة الذي زاد من تفاقم الأوضاع .[1]

فأمام الكساد الذي عرفته العديد من الدول الساحلية أدّى تزايد صعود فواعل غير دولاتية تتحكّم في التجارة غير الرسمية مع تحالف الجماعات الاثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية عملت على توسيع نشاطها خارج الحدود بين مالي وتشاد، والصحراء الغربية والجزائر، مما أدى إلى ظهور اقتصاديات غير رسمية، اذ أصبح الاقتصاد الموازي يوظف 65 بالمائة من عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي.[2]

حيث تغيرت أبعاد النشاط الإجرامي المنظم في منطقة الساحل تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة. مع الزيادة الكبيرة في أرباح تهريب الكوكايين واختطاف الرعايا الأجانب والاتجار بالأسلحة، تعمل الشبكات الإجرامية على توسيع نفوذها، مما يقوض سيادة القانون والمؤسسات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة في هذه الدول.

ونظرا لغياب الدولة مارست شبكات الجريمة المنظمة نشاطها بأريحية تامة نظرا لطبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي، فالدولة بحدّ ذاتها تساعد على خلق الطرق غير الشرعية نتيجة عجز أجهزتها القضائية والقانونية، وبالتالي انتشار الفساد على جميع الأصعدة. حيث دخلت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل مرحلة جديدة من التوحيد والتنويع وخاصة خلال العقد الماضي، إذ توسع النشاط الإجرامي بشكل كبير، لاسيما في أعقاب النزاعات في ليبيا (2011) ومالي ،(2012) والتي تسببت في تسريب مخزونات الأسلحة من النظام الليبي إلى الدول المجاورة بمعدل ينذر بالخطر في أعقاب الثورة، مما أدى إلى تأجيج الصراع في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز القدرات "العملياتية" للمجرمين على طول الطريق من مالي إلى جنوب السودان – وما وراءها.

3.الهجرة الغير شرعية:

تؤدي العوامل المتداخلة المتعددة إلى الهجرة غير النظامية عبر منطقة الساحل. معظم المهاجرين من الشباب والذكور يذكرون الأسباب الاقتصادية باعتبارها أولوية. ومع ذلك، فإن انعدام الأمن المعيشي هذا مرتبط بعوامل أخرى مزعزعة للاستقرار كهشاشة الدولة وضعف مؤسساتها، الخدمات الأساسية في تلك المناطق نادرة الثقة في الحكومة منخفضة أو تكاد تكون منعدمة وهو ما يؤدي غالبا الى نشوب نزاعات مسلحة داخلية وعابرة للحدود.

[1] Croissance, N°4412, Février ،Sandrine Tollotin, «Fin de l'empire français»- 1998,P 35

[2] سفيان منصوري، آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016/2017، ص 92-93

إن حالة الفوضى نتيجة النزاعات الداخلية ساعد في انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية، كون أنّ الساحل الإفريقي يعتبر نقطة عبور إستراتيجية دولية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين عبر الممرات الحدودية الغير مراقبة من طرف الحكومات، في هذا الصدد تعتبر "مالي" من بين الدول التي تعرف أكبر معدّلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي حيث تقدّر نسبة المهاجرين بـ 1,2 مليون، أي ما يعادل 9 بالمائة من السكان، وتعدّ فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين.[1]

وتعد الهجرة الأفريقية غير الشرعية واحدة من أهم تحركات السكان عبر الجزائر وليبيا والمغرب نحو أوروبا. وتعد المناطق الحدودية في جنوب الجزائر من المنافذ الرئيسية التي تأتي منها هذه التحركات عبر قنوات من الساحل وغرب إفريقيا. وقد حددت نقاط مراقبة الحدود عناصر آسيوية تستخدم شبكة الهجرة الأفريقية لدخول الجزائر. جعلت هذه التدفقات السكانية من مدينة تمنراست عاصمة إقليمية ذات نمط اجتماعي خاص بسبب تمازج الثقافات والشعوب الأفريقية في تلك المدينة وهو ما يقدم مثالاً واضحا عن طبيعة الانتقال السكاني الذي تعرفه دول الساحل وتعاني تبعاته الأمنية والاقتصادية دول شمال إفريقيا.[2]

لقد ساعدت الطبيعة الصحراوية للساحل الإفريقي وتركيبته الاثنية والقبلية إلى جانب النمط السياسي السائد في الدولة الساحلية على تفاقم التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة وكذا الهجرة غير الشرعية والذي انعكس سلبيا على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتنموية في المنطقة.

ونظرا لغياب سلطة الدولة والحماية التي يفترض أن توفرها لمواطنيها، فإن هؤلاء يلجئون إلى البحث عن الحماية في دول أخرى حتى وان كان ذلك على حساب حياتهم التي يمكن أن يفقدوها خلال مسار الهجرة من دولة الانطلاق مرورا بدول العبور، ثم وصولا إلى دولة اللجوء وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في منطقة الساحل. فعلى مدى العقد الماضي، تم تسجيل عدد وفيات بسبب الهجرة غير الشرعية أكثر من عدد الوفيات بسبب الإرهاب، وهذا ما يعني أن المعركة الدولية ضد الهجرة غير الشرعية لن تكون فعالة إلا إذا تم ضمان الاستقرار الإقليمي لمنطقة الساحل.

[1] [1] Ahmed Mokhtar Lensari & Sid Ahmed Bellal, Illegal Migration from the Sahel Countries to Europe: Tamanrasset is an Algerian City with Sahelian Characteristics, The Arab World Geographer , 2019, Vol.22 (3), p 206

[2] Ahmed Mokhtar Lensari & Sid Ahmed Bellal, p207.

المبحث الثاني: المقاربات السياسية والمؤسسية في مواجهة الإرهاب

المطلب الأول: بناء الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة

في مجالات قليلة يكون الترابط بين التنمية والأمن أكثر اتضاحا، فضعف الحكومات يؤثر على الاستقرار في الإقليم وعلى القدرة على مجابهة الفقر والتهديدات الأمنية الآخذة في الارتفاع، فالفقر يولد عدم الاستقرار الذي يؤثر على فقدان السيطرة على موجات المهاجرين، والتهديد الأمني يأتي من النشاط الإرهابي على يد التنظيمات الإرهابية التي تسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكو حرام، وأخيرا امتداد التنظيم المدعو ب"داعش" إلى المناطق الرخوة في الإقليم، والذي حصل على ملجأ في شمال مالي، باستهدافه للغرب، وقد تطور من اقتناص الأموال إلى اقتناص الأرواح كما بات شبحا يقوض الاستثمارات في الإقليم.[1]

فمصادر وقدرات تنظيم الجماعات الإرهابية المتطرفة مهمة، وفي حالة نمو تدهور الأوضاع الأمنية تسبب تحدي كبير لتنمية التعاون وانتظام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم وتأزم الوضع الإنساني لشعوب الإقليم .

كما أن السياسة التنموية للاتحاد الإفريقي يجب أن توضع بالشراكة مع الدول المعنية وتهدف إلى معالجة جذور الفقر المدقع، وخلق قواعد شعبية للاقتصاد وفرص التنمية البشرية، لكن سيكون من الصعب لهذه السياسات تحقيق تأثير عال ما لم تواجه التحديات الأمنية، فالمشاكل في الساحل عابرة ومترابطة، فيمكن لتكامل إقليمي وإستراتيجية شاملة أن تساعد في إيجاد تقدم وحل في أي مشكلة خاصة، ويجب أن يصاحب تقوية القانون تقوية المؤسسات والمسؤولية الحكومية، والقدرة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتهدئة التوترات الداخلية، فالعملية التنموية وتطوير الحكم الراشد، وتحسين الوضعية الأمنية تحتاج إلى تطبيق تسلسلي مناسب وأسلوب تنسيقي لخلق تنمية مستدامة في الإقليم.

ولذلك تقدم هذه الإستراتيجية آلية للعمل بالنسبة للتنسيق الإفريقي مع وجود مبادرة النيباد والالتزام المستقبلي في الإقليم مع هدف مشترك هو تعزيز الأمن والتنمية، إضافة إلى تقوية الأمن في قارة إفريقيا، وبناء على العمل الذي تم حتى الآن من وساطة وتحركات للتحكم في الوضع الأمني وتعزيز التنمية في الساحل ،فقد تكون مؤشر لنجاح الجهود التي تقوم بها الجزائر والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والمساعي الحميدة

[1] Ahmed Mokhtar Lensari & Sid Ahmed Bellal, p207

لأمم المتحدة للحد من اللأمن واللاستقرار، وتجسيد الأمن بمفهومه الوسع، الخادم والمبجل للذات الإنسانية لشعوب المنطقة[1].

إن انعزال الإقليم وطبيعته الحساسة والمشاكل التي تواجهها دول الصحراء في تقديم الحماية والمساعدة والتنمية والخدمات العامة للسكان، ونقص الكفاءة في اتخاذ القرارات اللامركزية وانعدام المساواة في توزيع مداخل الاقتصاد رأس مال الأنشطة الاقتصادية الكثيفة، يسبب تحديات جدية، إضافة إلى قلة التعليم وفرص التشغيل بالنسبة للشباب تساهم في التوترات وتجعلهم عرضة للتعاون مع المنظمات الإجرامية لأسباب مالية أو بسبب راديكالي، وضعف الحكومة خصوصا في مجال القضاء والعدالة الاجتماعية واستمرار نقص مستويات التنمية مع بقاء الصراعات الداخلية والتمرد في الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن، يجعل من دول إقليم الساحل وشعوبها عرضة للأنشطة الإرهابية وفي الحقيقة فإن الأقاليم الصحراوية لها تاريخ من الاستقلال، يجعل الحكومات تجد صعوبات في بسط سيطرتها، والفساد كذلك يمثل صعوبة في وجه تفعيل الحرب على الإرهاب وتطوير القطاع الأمني، وتقديم مشاريع المساعدات التنموية أصبح هو الآخر أكثر خطورة.

إن التهديدات الأمنية في الساحل وحلولها لهما ذواتان طبيعيتان عابرتان للحدود، إضافة إلى أنهما تختلفان من دولة إلى أخرى، وأحيانا تكون هناك اختلافات في الرؤى حول تلك التهديدات وسبل مواجهتها في دول الساحل الثالث وجاراتها من دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا والمغرب) وغياب تنظيم إقليمي يشمل كل دول المغرب العربي وإقليم الساحل يؤدي إلى تعامل فردي مع تنسيق عملي ضعيف، وإطار ذي مصداقية ومبادرات فعالة، وأما على المستوى الدولي فإن التناغم وتنظيم الارتباط السياسي والأمني والجوانب التنموية غير كاف .[2]

المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية

إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية في منطقة الساحل الإفريقي يعد ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الأمنية المتفاقمة، مثل الإرهاب، الانقلابات العسكرية، والجريمة المنظمة، حيث تواجه دول الساحل ضعفًا في البنية المؤسسية، مما يعيق قدرتها على فرض سيادة القانون وضمان العدالة. في عام 2016، اعتمدت

[1] شريفة كلاع، الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، العدد ،13 الوادي، الجزائر ، .2017، ص 27

[2] عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي" مجلة شؤون العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 167، 2016 ، ص 54

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إطارًا سياسيًا لإصلاح قطاع الأمن والحكم، بالتنسيق مع سياسات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بهدف تعزيز الحوكمة الأمنية في المنطقة.[1]

مع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك ضعف التنسيق الإقليمي، وقلة الموارد، والتدخلات الأجنبية، مما يعرقل تحقيق الأهداف المنشودة، لذلك، يتطلب الإصلاح المؤسسي في الساحل الإفريقي تبني استراتيجيات شاملة تُعزز من قدرات الدول على فرض سيادتها، وتُعالج جذور الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.[2]

المطلب الثالث: دور الحكومات في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب

تلعب الحكومات دورا حاسما في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، خاصة في مناطق مثل الساحل الإفريقي التي تعاني من تحديات أمنية وتنموية معقدة، تتعدد هذه الأسباب لتشمل الفقر، التهميش، ضعف الحوكمة، والتمييز الاجتماعي، مما يجعل من الضروري تبني مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية.

أحد أبرز العوامل المؤدية إلى التطرف هو التهميش السياسي والاجتماعي، حيث يشعر العديد من الأفراد، خاصة الشباب، بالإقصاء من العمليات السياسية والاقتصادية، مما يدفعهم نحو الجماعات المتطرفة التي توفر لهم شعورًا بالانتماء والهدف، بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، وانتشار الفقر والبطالة، يساهم في خلق بيئة خصبة لنمو الفكر المتطرف . لمعالجة هذه القضايا، يجب على الحكومات تنفيذ سياسات تنموية شاملة تركز على تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التعليم والتدريب المهني .كما ينبغي تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية لضمان العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع .بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات يعزز من فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب . تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب تُعد مثالًا يُحتذى به، حيث اعتمدت مقاربة مزدوجة تجمع بين الإجراءات الأمنية الصارمة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية .

[1] موقع أقلام، انهيار منظومة الأمنية في الساحل، نحوما بعد الإقليم، مركز أودغست للدراسات الاقليمية ، ماي 2025، الموقع الالكتروني https://aqlame.com/node/37285، اليوم 30 / 05/ 2025، الساعة 21:22

[2] موقع أقلام، انهيار منظومة الأمنية في الساحل، نحو ما بعد الإقليم، المرجع السابق.

شملت هذه المقاربة برامج للمصالحة الوطنية، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز التنمية في المناطق المهمشة، مما ساهم في تقليص نفوذ الجماعات المتطرفة[1] .

في الختام، فإن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب تتطلب التزامًا طويل الأمد من قبل الحكومات، وتعاونًا وثيقًا مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين، لضمان بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة تقاوم الفكر المتطرف وتنبذه.

[1] موقع أقلام، انهيار منظومة الأمنية في الساحل، نحو ما بعد الإقليم، المرجع السابق

المبحث الثالث: البرامج التنموية والاجتماعية كآليات للوقاية من الإرهاب

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والتعليم كوسائل للحد من التطرف

إن التنمية الاقتصادية والتعليم من الركائز الأساسية في مكافحة التطرف في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تُسهم في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد، خاصة الشباب، نحو الانخراط في الجماعات المتطرفة.

أظهرت الدراسات أن الفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي تُشكل بيئة خصبة لتجنيد الأفراد من قبل الجماعات المسلحة، لذا، فإن توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق الريفية والنائية، يُمكن أن يُقلل من جاذبية هذه الجماعات. على سبيل المثال، اعتمدت بوركينا فاسو على برامج تنموية لمحاربة الفقر، مما ساهم في تقليص استقطاب الجماعات المتطرفة للشباب، كما أطلقت مفوضية الاتحاد الإفريقي مبادرة "مليون فرصة بحلول 2021" لتمكين الشباب من خلال التعليم والمشاركة المجتمعية، بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا وتحقيق أجندة 2063 [1].

بالإضافة إلى ذلك، يُشير تقرير صادر عن مركز صواب إلى أن التحديات البيئية، مثل الجفاف والتصحر، تُساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، مما يُعزز من فرص انتشار الجماعات المتطرفة .لذلك، فإن استراتيجيات التنمية يجب أن تكون شاملة، تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.[2]

في الختام، فإن الاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعليم يُمثلان أدوات فعّالة للحد من التطرف في منطقة الساحل، من خلال معالجة الأسباب الجذرية، وتعزيز الاستقرار، وبناء مجتمعات resilient قادرة على مواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم الاستقرار

إن التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي شهد تطورات هامة، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دعما ماديا ولوجستيا لدول المنطقة، وذلك بهدف تعزيز قدراتها العسكرية والاستخباراتية، كما أن الدور المتزايد لروسيا والصين في قارة إفريقيا يطرح تساؤلات حول

---

[1] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، صلاح خليل، تهديد متزايد: الإرهاب في دول الساحل في ظل الجهود غير المنسقة، الدراسات الإفريقية، الموقع الالكتروني ecss.com.egunesdoc.unesco.org، اليوم 2025/05/29، الساعة 21:00.

[2] مركز صواب، منطقة الساحل الافريقي، استراتيجيات العمل المناخي ومكافحة التطرف، 19 أكتوبر 2023، الموقع الالكتروني sawabcenter.org+1sawabcenter.org+1.، اليوم 2025/05/29، الساعة 21:30.

مستقبل التوازنات الأمنية في المنطقة، حيث تسعى هذه القوى إلى توسيع نفوذها من خلال تقديم الدعم العسكري والتدريبات للقوات المحلية، وفي المقابل فإن التغيرات السياسية في بعض دول الساحل الإفريقي، مثل الانقلابات العسكرية الأخيرة في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، قد أعادت تشكيل التحالفات الإقليمية، مما قد يؤثر على استمرارية بعض الاتفاقيات الأمنية السابقة، وتتطلب الحلول المستقبلية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي رؤية شاملة، تتجاوز النهج العسكري التقليدي وتعتمد على استراتيجيات مستدامة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الراشد، ومن بين هذه الحلول ضرورة تعزيز قدرات الجيوش الوطنية عبر برامج تدريب وتسليح متطورة، تتيح لها التعامل بفعالية مع التهديدات الإرهابية، دون الاعتماد المفرط على القوى الخارجية، كما أن تفعيل آليات المصالحة الوطنية والحوار بين مختلف المكونات المجتمعية قد يسهم في الحد من النزاعات الداخلية، التي تغذي العنف والتطرف، أما على المستوى الاقتصادي فيعد الاستثمار في مشاريع تنموية توفر فرص عمل للشباب عاملا حاسما في محاصرة الجماعات الإرهابية التي تستغل الأزمات الاقتصادية لتوسيع قاعدة دعمها،

كما أن تحسين نظم الحكم وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من شأنه أن يعزز ثقة المواطنين في الدولة،[1] ويقلل من جاذبية الخطابات المتطرفة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك تعاون إقليمي أكثر فاعلية بين دول الساحل الإفريقي في تبادل المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الحدود، وهذا من أجل منع تسلل الإرهابيين وتهريب مختلف الأسلحة التي تشكل مصدر تغذية للصراعات في المنطقة، وفي ظل هذه التحديات تبقى مسألة استدامة الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي عاملا حاسما، حيث أن تراجع اهتمام القوى الكبرى بهذه المنطقة قد يؤدي إلى فراغ أمني تستغله الجماعات الإرهابية لإعادة تنظيم صفوفها وتوسيع عملياتها، ومن هنا فإن تطوير استراتيجيات إقليمية تعتمد على القدرات المحلية وتستند إلى حلول تنموية وأمنية متوازنة، هو السبيل الأمثل لضمان استقرار المنطقة على المدى البعيد، فالأمن لا يمكن تحقيقه فقط عبر العمليات العسكرية، بل يحتاج إلى معالجة الجذور العميقة للأزمة التي تغذي التطرف العنيف وتجعله من ظاهرة اسمها الإرهاب[2].

[1] موقع أفريكا، رضوان بوهيدل، الإرهاب في الساحل الإفريقي ... المكافحة والحلول، https://africanews.dz، اليوم 30 / 05/ 2025، الساعة 20:17

[2] موقع أفريكا، رضوان بوهيدل، المرجع السابق

المبحث الرابع: التحديات والفرص المستقبلية في مواجهة الإرهاب

المطلب الأول: التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المستمرة

أولا: هشاشة الحدود وصعوبة السيطرة على المساحات الصحراوية الشاسعة.

تعد هشاشة الحدود وصعوبة السيطرة على المساحات الصحراوية الشاسعة من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه دول الساحل الإفريقي، فقد أفرزت الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار تقسيمات عشوائية مزّقت النسيج الاجتماعي والقبلي، مما أدى إلى صراعات عرقية ونزاعات حدودية مستمرة بين الدول المتجاورة، كما أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة، المتمثلة في الصحارى الواسعة والمناطق الوعرة، تُعقِّد من جهود الدول في فرض سيطرتها الأمنية والإدارية على كامل أراضيها .هذا الفراغ الأمني يُستغل من قبل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة لتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، مما يُفاقم من الأزمات الأمنية والاقتصادية في المنطق، ورغم الجهود المبذولة من قبل دول الساحل وشركائها الدوليين لتعزيز الأمن والاستقرار، إلا أن التحديات المتمثلة في ضعف التنسيق الإقليمي، وقلة الموارد، والتدخلات الأجنبية، لا تزال تعرقل تحقيق الأهداف المنشودة [1].

لذا، فإن معالجة هذه التحديات تتطلب تبني استراتيجيات شاملة تُعزز من قدرات الدول على فرض سيادتها، وتُعالج جذور الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.

ثانيا: تنامي التحالف بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

دفع قطع المصادر التقليدية للتمويل من خلال التدابير الدولية المتخذة وتراجع منح الدعم الشعبي للتطرف والإرهاب بالتنظيمات الإرهابية لمحاولة إيجاد قواعد خلفية جديدة ومصادر بديلة للدخل لتمويل هجماتها وهذا ما أقره رزاق بارة "مستشار الرئيس الجزائري" بأن عمليات الخطف التي استهدفت غربيين في منطقة الساحل الأفريقي مصدرا أساسيا للتمويل فقد جلبت أرباحا للإرهابيين قدرت 150 مليون يورو على مدى السنوات الخمس الماضية كما كشف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية أن 95% من تمويل الإرهابيين يأتي من عمليات الخطف والفدية وأن كمية المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام بلغت 50 طن

[1] موقع شاف' أسماء حسن، تأثيرات النزاعات الحدودية في أفريقيا على الأمن القومي الإقليمي، الموقع الالكتروني https://www.academia.edu، اليوم 05/29/ 2025، الساعة 19:19.

وهو ما جعل التنظيمات الإرهابية تنخرط في عملية ابتزاز تجار المخدرات خصوصا مع افتتاح طرق جديدة لتهريبها من أمريكا اللاتينية نحو الشرق الأوسط وعليه يعتبر هذا السوق الجديد المزدهر – التعاون مع تجار المخدرات والتهريب مصدرا بديلا للتمويل في حالة فشل محاولات الاختطاف ومصدرا أمنا وشرعيا ومستدام للدخل على أيدي المهربين.[1]

لقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الوضع الأمني في العالم، إلى أن الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يعتمد بشكل وثيق على أموال الفدية، ولكن يتم تمويله أيضا عن طريق المهربين وتجار المخدرات وهو ما أدى إلى تجدد القوة القتالية والقدرة على الأذى الذي أظهر زعزعة الاستقرار وتهديد العديد من بلدان منطقة الساحل، كما أنها قد وجدت أرضا خصبة للاستقرار والتموقع وجذب المجندين الجدد من الشباب العاطلين عن العمل وقد ساعدهم في ذلك نسج روابط التعايش مع الإرهابيين المحليين والمهربين المستعدين بشكل جيد والقبائل والمتمردين المعادين للقوى الرسمية.[2]

إن تهريب المخدرات بالنسبة للإرهابيين له هدف مزدوج:

- الربح بحيث يمكنهم من جمع الأموال اللازمة لأنشطتهم الإرهابية.
- إغراق مجتمعات العدو بالمخدرات وجعلها مدمنة وهو سبب كاف لتوريط أفرادهم ومدمنيهم في تهريب
- المخدرات بمعنى آخر فمسألة ارتباط الإرهاب بالمخدرات تصبح أكثر وضوحا فبالإضافة إلى كونها مصدرا للدخل فهي آلية في عملهم الإرهابي العالمي.

إن بلدان منطقة الساحل الإفريقي ضعيفة للغاية لمواجهة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة حيث يتم نقل المخدرات من قبل خبراء الصحراء من خلال بلدان الساحل عبر موريتانيا مالي والنيجر والمغرب لتصل إلى إسبانيا والشرق الأوسط حيث يتم بيعها بحوالي 4000 يورو للكيلوغرام وعليه أصبحت منطقة الساحل الإفريقي جذابة جدا للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات (أمريكا اللاتينية والمغرب وأفغانستان)

[1] Messaoud Fenouche et al, « Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » **DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne**, Institut Espagnold'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP), P54

[2] خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في متطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، قسم الحقوق ، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 227.

والمناطق المستهلكة (أوروبا)، أمريكا الشمالية، روسيا والشرق الأوسط) وتقدر حجم المبيعات ب 60 مليون يورو للطن في أوروبا و 171 مليون دولار في الشرق الأوسط ومثل هذه المبالغ تعتبر قوة مزعزعة للاستقرار خاصة عندما تمر المخدرات من خلال البلدان ذات الأجهزة الأمنية الضعيفة فتصبح غير قادرة على التعامل معها فالناتج المحلي الإجمالي لبلد في منطقة الساحل الإفريقي مثل مالي والنيجر مثلا يعادل عدة أطنان فقط من الكوكايين وهو ما يبين تأثير تهريب المخدرات في هذه البلدان وكيف أن دول المنطقة عرضة للابتزاز والفساد من طرف أباطرة المخدرات الإحباط كل مقاومة الحياة.[1]

تبادل الخدمات بين الإرهابيين ومهربي المخدرات أو السعي للبقاء على قيد الصلة بين التنظيمات الإرهابية والجماعات المتمردة وجماعات الجريمة المنظمة كبيرة وواضحة ففي دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لمتابعة مجموعة إجرامية في 16 دولة، أظهرت أنه في 35% من الحالات هناك قدر من التعاون بينهما على المستوى الوطني، و 22% لديهم اتصالات حتى مع الجماعات الإجرامية الخارجية وعلاوة على ذلك أبرزت دراسة كندية التواطؤ بين الإرهاب والجريمة المنظمة الدراسة أولا حددت خمسة أنواع من التعاون (عملياتية تنفيذية لوجستيكية، مالية، سياسية وأيديولوجية) فمن بين 40 دولة شملتها الدراسة أكدت 13 دولة أنها وجدت صلات بين الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة متركزة عموما في التعاون المالي واللوجستيكي، لكنها تميل أيضا إلى التعاون السياسي والأيديولوجي. النتيجة نفسها استخرجت من دراسة قامت بها الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات والتي ركزت على 36 جماعات إجرامية التي تعتبرها الإدارة الأمريكية كمنظمات إرهابية ووجدت الدراسة

أن 14 مجموعة من 36 يشاركون في تهريب المخدرات، معتبرة أن الحرب على الإرهاب والحرب على المخدرات يجب أن تكون مرتبطة.

كذلك الأمر نفسه في منطقة الساحل الإفريقي حيث العامل الرئيسي الجاذب للإرهاب هو توافر مصادر الدخل من التدفقات التجارية غير المشروعة فلكي تبقى أعمالهم الإجرامية على قيد الحياة يجب أن يجد الإرهابيون مصادر تمويل للحصول على الأسلحة والذخائر وتجنيد "الموظفين" الجدد لذلك فإنها فرضت حق المرور على تجار المخدرات في المناطق التي يسيطرون عليها في منطقة الساحل الإفريقي الشاسعة ونصبت نفسها "المشرف" على الطرق الصحراوية، لذلك فهي تمثل نوع من شركات مقدمي الخدمات حيث تقوم بحماية

[1] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 228.

قوافل الكوكايين الآتية من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا ضد ضريبة العبور في حين يعتبر تجار المخدرات بمثابة بنوك للتمويل.[1]

لقد نسج الإرهابيين والفصائل المسلحة ومختلف التجار في منطقة الساحل الإفريقي صلات متشابكة ومعقدة بحيث أصبح من الصعب على الأجهزة الأمنية" التفريق بينهم وبالرغم ذلك يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين هي نوع من التعاون التعايش العملي تحت تكوين علاقات المنفعة المتبادلة فالإرهابيين هدفهم تقديم الدعم المالي إلى تنظيم القاعدة "الأم" لتبرير كل الوسائل سعيا وراء أهدافها الخاصة، أما المتمردين والفصائل المناهضة للحكومة فتطمح إلى الاعتراف السياسي والتقاسم العادل للسلطة والثروة مع النظام، أما المهربين الآخرين فيسعون إلى الربح وتقليل الخسائر الناجمة عن ملاحقة القانون والأمن.[2]

ثالثا: مقاومة السكان المحليين للتدخلات الأجنبية

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تصاعدًا ملحوظًا في مقاومة السكان المحليين للتدخلات الأجنبية، خاصةً تلك التي تقودها القوى الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة، تتجلى هذه المقاومة في أشكال متعددة، منها الاحتجاجات الشعبية، والمواقف السياسية الرسمية، والتحولات في التحالفات الإقليمية.

- الاحتجاجات الشعبية والمواقف المناهضة لفرنسا:

شهدت دول مثل مالي، النيجر، وبوركينافاسو مظاهرات واسعة تطالب بخروج القوات الفرنسية، متهمةً إياها بالفشل في تحقيق الأمن وبتكريس النفوذ الاستعماري الجديد .

- التحولات السياسية والتحالفات الجديدة:

في عام 2023، أعلنت مالي وبوركينافاسو والنيجر تشكيل "تحالف دول الساحل(AES) "، في خطوة تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية والابتعاد عن الهيمنة الغربية .

- الانسحاب من التكتلات الإقليمية:

قررت هذه الدول الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) ، معتبرةً أن المنظمة لم تعد تمثل مصالحها، خاصةً بعد فرض عقوبات على خلفية الانقلابات العسكرية .

- التحول نحو شركاء جدد:

[1] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 229.

[2] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص 230.

تسعى دول الساحل إلى تعزيز علاقاتها مع قوى مثل روسيا والصين وتركيا، في محاولة لإعادة توازن العلاقات الدولية وتخفيف الاعتماد على القوى الغربية[1].

رابعا: التداعيات السلبية للاستراتيجيات الأمنية (مثل انتهاكات حقوق الإنسان)

تعد الاستراتيجيات الأمنية المتبعة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تركز بشكل أساسي على الحلول العسكرية، من أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، مما أدى إلى تدهور الثقة بين السكان المحليين والسلطات، وزيادة تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة.

إن أبرز الانتهاكات المرتبطة بالاستراتيجيات الأمنية هي عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري حيث وثقت منظمات حقوقية، مثل منظمة العفو الدولية، حالات متعددة من الإعدامات الميدانية والاختفاء القسري التي نفذتها قوات الأمن في دول مثل مالي وبوركينافاسو والنيجر، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

الاعتقالات التعسفية والتعذيب،كما أشارت تقارير إلى تعرض المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، للاعتقال دون مذكرات قانونية، وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز .

الاستهداف العشوائي للمدنيين أي في بعض العمليات العسكرية، تم استهداف قرى بأكملها، مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين، وتدمير الممتلكات، وتهجير السكان.[2]

المطلب الثاني: فرص التطوير

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق تحديًا من حيث الأمن والتنمية، إلا أنها تحمل في طياتها فرصًا واعدة للتطوير من خلال تبني استراتيجيات متكاملة تعزز الحوكمة، وتكافح الفساد، وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

يُشكِّل الفساد عائقًا كبيرًا أمام التنمية في إفريقيا، حيث يُقدَّر أنه يُكلِّف القارة حوالي 25% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا، مما يُقوِّض الحوكمة ويُعيق الاستثمار ويُفاقم عدم المساواة .لذلك، تُعَدُّ مكافحة الفساد أولوية قصوى، من خلال تعزيز الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة، وتطبيق سيادة القانون .وقد أطلقت الجمعية

[1] Sahel's Pain: Western Counterterrorism's Unintended Consequences ,Available at: https://www.africanelements.org/news/sahels-pain-western-counterterrorisms-unintended-consequences 2025/05/29، 13:15

[2] **"they executed some and brought the rest with them"** human rights violations by security forces in the sahe, **Amnesty International Publications 2020, p.15**

الإفريقية لهيئات مكافحة الفساد مخططًا استراتيجيًا للفترة 2024–2028، يهدف إلى رفع كفاءة الهيئات الإفريقية في مجال الوقاية والمكافحة والقمع .

2. الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تُعَدُّ الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية من الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الساحل الإفريقي .يُسهم تحسين البنية التحتية في تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، بينما يُعزِّز التعليم من قدرات الأفراد ويُقلِّل من معدلات الفقر والبطالة .كما أن الاستثمار في هذه المجالات يُعزِّز من قدرة المجتمعات على مقاومة التطرف والعنف.

3. بناء استراتيجيات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية

تتطلب التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي مقاربات شاملة تُدمج بين الجهود الأمنية والتنموية .فبدلاً من التركيز الحصري على الحلول العسكرية، يجب تبني استراتيجيات تُعالج الأسباب الجذرية للصراعات، مثل الفقر، والتهميش، وضعف الحوكمة، وقد أكدت تقارير على أهمية هذه المقاربة المتكاملة لتحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة.

4. تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي

يعد التعاون الإقليمي والدبلوماسية الوقائية من الأدوات الفعالة في منع النزاعات وتعزيز الاستقرار في الساحل الإفريقي، من خلال تعزيز الحوار بين الدول، وتبادل المعلومات، والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة، يمكن للدول الإفريقية أن تُعزِّز من قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية والتنموية .كما أن دعم المبادرات الإقليمية يُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة[1].

إن تحقيق التنمية المستدامة في الساحل الإفريقي يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تُعزِّز الحوكمة، وتُكافح الفساد، وتُعزِّز من الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدبلوماسية الوقائية .هذه الجهود مجتمعة تُمهِّد الطريق نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا للمنطقة.

[1] موقع البنك الافريقي للتنمية، الاجتماعات السنوية 2025: القضاء على الفساد لتحقيق أقصى استفادة أفريقيا من رأس مالها، الموقع الالكتروني https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdat، اليوم 2025/05/30، الساعة 22:15

خاتمـــــة

خاتمـــــــــة

الساحل الإفريقي وباعتباره أحد المجالات الجيوسياسية الهامة، فهي منطقة مفتوحة تحوم حولها الكثير من الأزمات التي تولدت عن عدة معضلات أهمها ضعف الاندماج الاجتماعي لمكونات مجتمعات المنطقة وغياب عدالة توزيعية للثروات المتوفرة ، كلها عوامل ساعدت الإرهاب من تفشي وتغلغل في المنطقة .

وبادراك دول الساحل الإفريقي صعوبة الوضع وخطورة الظاهرة الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة سارعت إلى العمل الجماعي المشترك فيما بينها هو الحل لمجابهة التهديدات التي تعتري المنطقة بما فيها التهديد في الإرهاب ، إلا أنه غير كاف لأنه ركز على الجانب الأمني فقط دون البحث عن الأسباب الحقيقة والجوهرية المؤدية لهذا الانفلات والتي هي في الأغلب أسباب اقتصادية مرتبطة بشكل كبير بعجز دول المنطقة عن أداء وظائفها بالشكل الصحيح لإشباع حاجيات إفرادها وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية. استخدمت دول الساحل الافريقي لمواجهة الظاهرة الإرهابية نوعين من الآليات الوسائل الوقائية متمثلة القوانين الداخلية والاتفاقيات المبرمة بين دول المنطقة لمواجهة الإرهاب كاتفاقية الجزائر 1999 لمكافحة الإرهاب والبروتوكول الإضافي 2004 ، إضافة إلى القرار 256 الصادر عن الاتحاد الإفريقي المتعلق بتجريم دفع الفدية إضافة للدور الذي يلعبه المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب ،والتي تعد من الآليات الوقائية لمكافحة الإرهاب .

أما الصنف الثاني فهي الآليات القمعية أو العسكرية لمواجهة الإرهاب ومتمثلة في قرار الذي أصدره الاتحاد الإفريقي في 29/01/2015 بإنشاء قوة عسكرية إقليمية لمكافحة تنظيم "بوكو حرام" وباقي التنظيمات الإرهابية.

إضافة الى ذلك يجب على دول الساحل الإفريقي بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة والأوبئة والتهميش السياسي ، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد .

التوصيات:

- إسراع دول منطقة الساحل الإفريقي في الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من طرف مختصين في هذا المجال لكشف خطر الإرهاب وأيديولوجيته. تفعيل المنظومة التربوية والمسجد ومنظمات المجتمع المدني ودور الثقافة وذلك بنشر ثقافة الاعتدال والتوعية ضد التطرف وأخطار الإرهاب.
- تحقيق التنمية خارج نطاق النفط والمحروقات، وذلك بالدعوة إلى تطوير قطاعات اقتصادية أخرى تتمثل في الزراعة والصناعة والسياحة وتبني إستراتيجية وطنية شاملة تضع ضمن أولوياتها تحريك عجلة التنمية من خلال الاستغلال الأمثل لثروات التي تزخر بها القارة.
- إنشاء مراكز بحث تهتم بشأن الإفريقي ومختلف التهديدات التي تواجهه . الدعوة إلى إدخال المواضيع والمشاكل الإفريقية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى المجال الأكاديمي، ودعوة إلى إنشاء مجلات أكاديمية تهتم يشأن الإفريقي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- القرآن الكريم

- سورة البقرة، الآية 40.
- سورة الأنفال، الآية 60.

2- الكتب:

- توفيق، سعد حقي. النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية عند انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر، عمان، 14 ، 1999.
- الخفاجي، أحمد. ***الدول الهشة وتحديات مكافحة الإرهاب في إفريقيا،*** (عمان: مركز الدراسات الأفريقية، 2021).
- خليل، محمد. ***التطرف والإرهاب: دراسة في الجذور النفسية والاجتماعية***، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2017).
- الزهراني، سعود. ***برامج مكافحة التطرف في المملكة العربية السعودية،*** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، 2018).
- زيدان، محمد. ***الإرهاب والدول الفاشلة: دراسة في العلاقة السببية***، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018.
- السماعنة، أحمد. ***سيكولوجية التطرف: العوامل النفسية في التجنيد الإرهابي***، (عمان: دار اليازوري العلمية،2019).
- عبد الرحمن، خالد. *اقتصاديات الإرهاب: دراسة تحليلية للعلاقة بين الفقر والتطرف*، (بيروت: دار النهضة العربية، 2019).
- العبيدي، علي. **الإرهاب واستعصاء المفهوم**، ط1 (تونس: دار المنتدى، 2018).
- العبيدي، علي. **في الحرب على الإرهاب: من إرهاب المفهوم إلى إرهاب المقاربة**، ط1 (تونس: دار المنتدى، 2018).
- العلي، خالد. ***التطرف في العالم العربي: العوامل الاجتماعية والاقتصادية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2020)
- كافي، مصطفى يوسف. وآخرون، **الإعلام والإرهاب الإلكتروني**، (الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015).

3- الأوراق البحثية:

- عطية، إدريس. **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**، ط1 (الأردن: دار الإعصار العلمي، 2018).
- غريب محمد، الدفاع وألأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر استراتيجية، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة،– قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ،2008 .
- يوسف الشوبكي، محمود. "مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية: كلية أصول الدين، ابريل 2007.

4- المجلات:

- أحمد جلال، محمود عبده. الأبعاد السياسية والأمنية للتنظيمات الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية منطقة الساحل الإفريقي، جامعة السويس، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 1، العام 4، أفريل 2024.
- بشكيط، خالد. التهديدات اللاتماثلية في متطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، قسم الحقوق ، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.
- بشكيط، خالد. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6، جوان 2018.
- بلهول، نسيم. برخان والإستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل :بين الخيبة العملياتية والمراجعات السياسية، ورقات تحليلية، موقع الجزيرة الرسمي، قطر، 15 فيفري 2021.
- بوكربوعة، أحلام. آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، جامعة عباس لغرور، خنشلة الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث الأكاديمي، الملجد 12، العدد 03، 2021، ص 342.
- تحركات مناوئة حدود عودة داعش إلى دول المغرب العربي ، تقديرات المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 ماي 2024.
- الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

قائمة المراجع

- دندن، عبد القادر. خطر التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، سياسات عربية، أفريل .2014، ص 66.
- راجح كردي، عبد الحميد. "إشكالية مصطلح الإرهاب بين الحقيقة اللغوية والشرعية والواقع المعاصر"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 1(2019).
- زبير، يحيى. الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28نوفمبر 2012.
- زقاع، عادل. و منصوري سفيان، واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 156-157.
- شاكر، ظريف. معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتدادتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، 11-13 .
- الشيماء، علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 133 ،1998.
- عبد العالي، عبد العالي حور. "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي" مجلة شؤون العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 167، 2016 .
- العبيدي، علي جمعة . "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، ترك برس، 14 أكتوبر 2024.
- عطية، إدريس. "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4 (ديسمبر 2015).
- غربي، محمد و مزارة زهيرة، سياسة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بين ضرورة تفعيل تعاون الإقليمي وتحقيق التنمية، مجلة أكاديميا، العدد الخامس، جامعة الشلف، جوان 2016.
- قصار الليل، جلال. ولقريعي هشام، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة الاقتصاد والقانون، 2018، ص 228.
- قوي، بوحنية. وعبد العالي عبد القادر، جيوبوليتيكيا القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- كامل، حياة . التنسيق الأمني ضروري بدول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا،الشعب، ع15072، 29 ديسمبر 2009.

- كلاع، شريفة. الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، العدد ،13 الوادي، الجزائر ، 2017.
- ليلى، سيدهم. دراسة إشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ديسمبر 2018.
- مقدم، محمد. الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر،2002.
- وحشاني، احمد. زمام فاطمة. الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06، العدد 02 ، 2020.

5- <u>التقارير:</u>

- تقرير الأمين العام، عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن،2014.
- صندوق السلام .*مؤشر الدول الهشة 2020* .واشنطن: صندوق السلام، 2020.

6- <u>أطروحات الدكتوراه، رسائل والماجيستير ومذكرات الماستر:</u>

- جازية، زيدي. آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012-2013، ص 39-40
- جدو، فؤاد. دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.
- دالع، وهيبة. السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،2014، ص 141-142
- رسولي، أسماء. التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوي الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية،2018.
- زكرياء، مغني. الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في إفريقيا منطقة الساحل – أنموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.
- طاهر، عديلة. تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المتطلبات والأسس، مذكرة الماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

- عادل عبد الله بركة المطيري، التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2016)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2020).
- العبيدي، علي جمعة. "الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، "ترك برس، ص 4
- عتيقة، نصيب. التهديدات الأمنية في المغرب العربي، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007- 2008.
- عطية، إدريس. الإرهاب في إفريقيا :دراسة في ظاهرة واليات مواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 3 ،2011.
- منصوري، سفيان. آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2016/2017.

7- مواقع الانترنت:

- حمدي عبد الرحمان، إنقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الموقع الإلكتروني https://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item/ ، اليوم 07-05-2025، الساعة 23:31
- نزال بومليك، واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، قراءات إفريقية، 2017 على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com/hom/new، اليوم 07-05-2025، الساعة 21:00.
- موقع أقلام، انهيار منظومة الأمنية في الساحل، نحوما بعد الإقليم، مركز أودغست للدراسات الاقليمية ، ماي 2025، الموقع الالكتروني https://aqlame.com/node/37285، اليوم 30 / 05/ 2025، الساعة 21:22
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، صلاح خليل، تهديد متزايد: الإرهاب في دول الساحل في ظل الجهود غير المنسقة، الدراسات الإفريقية، الموقع الالكتروني ecss.com.egunesdoc.unesco.org، اليوم 2025/05/29، الساعة 21:00.
- مركز صواب، منطقة الساحل الافريقي، استراتيجيات العمل المناخي ومكافحة التطرف، 19 أكتوبر 2023، الموقع الالكتروني sawabcenter.org+1sawabcenter.org+.

- موقع أفريكا، رضوان بوهيدل، الإرهاب في الساحل الإفريقي ... المكافحة والحلول، https://africanews.dz، اليوم 30 / 05/ 2025، الساعة 20:17
- موقع شاف' أسماء حسن، تأثيرات النزاعات الحدودية في أفريقيا على الأمن القومي الإقليمي، الموقع الالكتروني https://www.academia.edu، اليوم 05/29/ 2025، الساعة 19:19.
- موقع البنك الافريقي للتنمية، الاجتماعات السنوية 2025: القضاء على الفساد لتحقيق أقصى استفادة أفريقيا من رأس مالها، الموقع الالكتروني https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdat، اليوم 2025/05/30، الساعة 22:15
- الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا – آفاق التعاون في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية . ملف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الموقع الإلكتروني /www.europarabct.com، اليوم 06-05-2025، الساعة 11:57.
- حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي .... المآلات والتحديات، منتديات نظرة جزائرية، http:// algerian- vision com.، اليوم 2025/05/27، الساعة 19:15

Foreign References:

Books:

- A Lake, David. and Patrick M. Morgan, eds. Regional Orders: Building Security in a New World. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997.
- A Piazza, James. *Pauvreté et terrorisme : Une analyse globale*. Traduit par Claire Dupont. (Paris: L'Harmattan, 2013).
- Buzan, Barry. Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- Byman, Daniel. Ethnic ***Terrorism: Its Causes and Consequences***. (London: Routledge, 1997).
- Chabal,Patrick. et Jean-Pascal Daloz. ***L'Afrique est-elle mal partie?***. (Paris: Seuil, 1999).
- Fathali. M Moghaddam, ***De la psychologie du terrorisme***. Traduit par Sophie Gauthier, (Paris: Dunod, 2006).
- Fiifi, Edu-Aff ul, Dr Andrew E. Yaw Tchie, Festus Kofi Aubyn, Dr Ousmane Aly Diallo, Mariana Llorens Zabala, Shifting from External Dependency Remodelling the G5 Sahel Joint Force for the Future, Norwegian Institute of International Affairs, EPON series editor,2022 .

- Hoffman, Bruce. ***Inside Terrorism*.** 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2017).
- Horgan**,** John. ***La psychologie du terrorisme***, Traduit par Claire Laroche. (Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2008).
- James J. F Forest, *Confronter le terrorisme dans les États fragiles*. Traduit par Marie Lefèvre. Bruxelles: Bruylant, 2015.
- Juergensmeyer, Mark. ***Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence***. 4th ed. (Oakland: University of California Press, 2017).
- Louise, Shelley,. ***Dirty Entanglements: Corruption, Crime, and Terrorism*.**(Cambridge: Cambridge University Press, 2014).
- M. Ehteshami, Ahrari. Jihadi Groups, Nuclear Pakistan, and the New Regional Security Complex. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2009, 88–93.
- Mokhtar, Lensari Ahmed & Sid Ahmed Bellal, Illegal Migration from the Sahel Countries to Europe: Tamanrasset is an Algerian City with Sahelian Characteristics, The Arab World Geographer , 2019, Vol.22 (3), p 206
- Rotberg, Robert. I. *L'État en déroute: Quand les États échouent*. Traduit par Pierre Malherbet. Paris: Fayard.
- Roy,Olivier. ***Le djihad et la mort***, (Paris: Seuil, 2016).
- Vidino,Lorenzo. ***Déradicalisation et contre-radicalisation: Une approche globale.*** Traduit par Paul Martin, (Paris: L'Harmattan, 2014).

Articles; research and studies:

- **"they executed some and brought the rest with them"** human rights violations by security forces in the sahe, **Amnesty International Publications 2020, p.15**
- Alex Shmid, « Terrorism: Definitional Problem », Journal of International Law, Vol.36, Issue 02 (2004), Pp: 376-377.
- Barry Buzan, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- Croissance, N°4412, Février ،Sandrine Tollotin, «Fin de l'empire français»-1998.
- Mehdi Taje, « les Enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain : grille d'analyse », Tribune Libre, N°08, centre français de recherche sur le renseignement, CF2R, juin 2010.
- Messaoud Fenouche et al, « Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » **DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne**, Institut Espagnold'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP), P54

- Messaoud Fenouche, Lotfi Touati, Karima Benhadj, sous la direction de Hocine - Le terrorisme et ses liens avec le trafic de drogue en Afrique "Boukhara, Subsaharienne », Etudes stratégiques, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques, 2012.

Websites:

- Angus Deation ; Rethinking My Economics ; Finance & Development Magazine ; March 2024 ; site: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2024/03/Symposium-Rethinking-Economics-Angus-Deaton
- Sahel's Pain: Western Counterterrorism's Unintended Consequences ,Available at : https://www.africanelements.org/news/sahels-pain-western-counterterrorisms-unintended-consequences 13:15 ،2025/05/29

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
البسملة	
شكر و عرفان	
الاهداء	
المقدمة	أ–ي
الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي لظاهرة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي	
المبحث الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية للإرهاب	12
• المطلب الأول: الإرهاب: مقاربة مفاهيمية.	12
• المطلب الثاني: تصنيفات الإرهاب وأنواعه (سياسي، ديني، عرقي، إجرامي)	15
• المطلب الثالث: النظريات التفسيرية للإرهاب	17
- نظرية مركب الأمن الجماعي: تحليل الإرهاب كتهديد أمني إقليمي.	17
- نظريات الهشاشة الدولتية: ارتباط ضعف مؤسسات الدولة بانتشار الإرهاب.	19
- نظريات التطرف: العوامل النفسية والاجتماعية للتجنيد الإرهابي.	22
المبحث الثاني: السياق التاريخي والجيوسياسي لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي	25
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الإرهاب في المنطقة	25
المطلب الثاني: خصائص الإرهاب في المنطقة	27
المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية للساحل الإفريقي وأثرها في انتشار الإرهاب	27
المطلب الرابع: الجماعات الإرهابية الفاعلة وأيديولوجياتها : القاعدة، بوكو حرام، داعش، وغيرها	29
المبحث الثالث: العوامل المساهمة في تفشي الإرهاب	32
المطلب الأول: هشاشة البنى السوسيو– سياسية	32
المطلب الثاني: الانكشافية الأمنية.	33
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية	40
المبحث الرابع: العوامل الجيوسياسية والدولية وتأثيرها على ظاهرة الإرهاب	42
المطلب الأول: الحدود المفتوحة وضعف الرقابة الأمنية	42

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: تأثير التنافس الجيوسياسي (فرنسا، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة)	44
المطلب الثالث: الأزمات الإقليمية (ليبيا، نيجيريا، تشاد) ودورها في توسع الإرهاب	51
الفصل الثاني: آليات مواجهة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي: استراتيجيات وتحديات	
المبحث الأول: الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب	58
المطلب الأول: العمليات العسكرية الوطنية والإقليمية G5 Sahel، برخان، MINUSMA	58
المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التمويل والتجنيد الإرهابي.	59
المطلب الثالث: التحديات الأمنية: انتشار الجماعات، ضعف التنسيق، تأثير العمليات على المدنيين	60
المبحث الثاني: المقاربات السياسية والمؤسسية في مواجهة الإرهاب	64
المطلب الأول: بناء الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة	64
المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية	65
المطلب الثالث: دور الحكومات في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب	66
المبحث الثالث: البرامج التنموية والاجتماعية كآليات للوقاية من الإرهاب	68
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والتعليم كوسائل للحد من التطرف	68
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم الاستقرار	68
المبحث الرابع: التحديات والفرص المستقبلية في مواجهة الإرهاب	70
المطلب الأول: التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المستمرة	70
- هشاشة الحدود وصعوبة السيطرة على المساحات الصحراوية الشاسعة.	70
- تنامي التحالف بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.	70
- مقاومة السكان المحليين للتدخلات الأجنبية.	73
- التداعيات السلبية للاستراتيجيات الأمنية (مثل انتهاكات حقوق الإنسان).	74
المطلب الثاني: فرص التطوير	74
- تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.	74
- الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مشاريع البنية التحتية، التعليم).	75
- بناء استراتيجيات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية.	75

فهرس المحتويات

- تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي.	75
خاتمة	77
قائمة المصادر و المراجع	80
فهرس المحتويات	89
ملخص	/

ملخص:

تُعد ظاهرة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي تحديًا معقدًا يتغذى على عوامل سياسية (الهشاشة الحكومية)، اقتصادية (الفقر)، اجتماعية (التهميش)، وبيئية (التغيرات المناخية). تنشط جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بيئة تفتقر إلى الأمن والتنمية. تواجه الدول تحديات في صياغة استراتيجيات فعالة بسبب ضعف البنية الأمنية والاعتماد على التدخلات الخارجية. تتطلب المواجهة نهجًا شاملًا يجمع بين الأمن والتنمية المستدامة. تشمل الآليات الحالية قوة G5 الساحل، لكن فعاليتها محدودة. يحتاج الحل إلى تعزيز التعاون الإقليمي والاستجابة للسياقات المحلية. يهدف البحث إلى تقديم رؤى لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية :الإرهاب، الساحل الأفريقي، الهشاشة السياسية، الفقر، التهميش، التغيرات المناخية، بوكو حرام، القاعدة، الأمن، التنمية المستدامة، G5الساحل، التعاون الإقليمي.

Abstract

The phenomenon of terrorism in the Sahel region is a complex challenge fueled by political (governance fragility), economic (poverty), social (marginalization), and environmental (climate change) factors. Groups like Boko Haram and Al-Qaeda thrive in areas lacking security and development. States face challenges in crafting effective strategies due to weak security infrastructure and reliance on external interventions. Countering terrorism requires a holistic approach integrating security and sustainable development. Current mechanisms, like the G5 Sahel force, have limited effectiveness. Solutions demand enhanced regional cooperation and context-specific responses. The study aims to provide insights for fostering stability in the region.

Keywords: Terrorism, Sahel, political fragility, poverty, marginalization, climate change, Boko Haram, Al-Qaeda, security, sustainable development, G5 Sahel, regional cooperation.